



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم اقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: الاقتصاد النقدي والبنكي

أثر التطور المالي للقطاع المصرفي على الاستثمار
الاجنبي المباشر في الجزائر

تحت إشراف الدكتور:
أحيممة خالد

إعداد الطالب :
بوزيدي عماد

لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة الشهيد حمه لخضر	أستاذ محاضر "أ"	د. دريدي البشير
مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد حمه لخضر	أستاذ محاضر "أ"	د. أحيممة خالد
ممتحنا	جامعة الشهيد حمه لخضر	أستاذ محاضر "أ"	هويدي عبد الجليل

السنة الجامعية: 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ

دَرَجَاتٍ﴾

﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ
اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ

يَعْلَمُ﴾

صدق الله العظيم

سائرا واحرفنا

إن الحمد لله نحمده ونستعينه

على أنه وفقنا في إتمام هذا البحث المتواضع

ويجدر بنا أن نتقدم

ببالغ الامتنان ، وجزيل العرفان إلى كل من وجهونا ، و علمونا ،

وأخذوا بأيدينا في سبيل إنجاز هذا

البحث .. ونخص بذلك مشرفنا

الأستاذ و الدكتور: احميمه خالد

الذي قوم وتابع

وصوب ، بحسن إرشاده لنا في كل مراحل البحث

والذي وجدنا في توجيهاته حرص المعلم ، التي توتى ثمارها الطيبة

بإذن الله

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى جميع الاساتذة الذين أشرفوا على تلقينا

مبادئ العلم طوال مسارنا الدراسي

أهدى

عاشق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿قُلْ أَعْمَلُوا فَسِيرَى اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنِينَ﴾

صَلَّى اللَّهُ الْعَظِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ وَالصَّلَاتِ وَالسَّلَامِ

عَلَى أَشْرَفِ الْمُرْسَلِينَ أَمَا بَعْدُ:

إِلَى مَنْ تَعَهَّدَانِي بِالتَّرْبِيَةِ فِي الصَّغَرِ ، وَكَانَا لِي نِبْرَاساً يَضِيءُ فِكْرِي

بِالنَّصْحِ ، وَالتَّوْجِيهِ فِي الكِبَرِ

أُمِّي ، وَأَبِي حَفْظَهُمَا اللَّهُ

إِلَى مَنْ شَمَلُونِي بِالعَطْفِ

وَأَمَدُونِي بِالعَوْنِ ، وَحَفَظُونِي لِلتَّقْدِمِ

إِخْوَتِي وَأَخْوَاتِي

وَأَبْنَائِهِمْ وَجَمِيعِ أَقْرَابِي رِعَاهِمُ اللَّهُ

إِلَى كُلِّ مَنْ عَلَّمَنِي حَرْفًا ، وَأَخَذَ بِيَدِي فِي سَبِيلِ تَحْصِيلِ العِلْمِ وَالمَعْرِفَةِ

إِلَيْهِمْ جَمِيعًا أَهْدِي هَذَا البَحْثَ المَتَوَاضِعَ

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية الاستثمار الأجنبي، وقياس تأثير الاستثمارات الأجنبية على النمو الاقتصادي في الجزائر والسعي لتوجيه صانعي السياسة ومتخذي القرار إلى الدور المهم الذي يمارسه الاستثمار الأجنبي المباشر وما لها تأثير على النمو الاقتصادي، وعليه فقط كانت إشكالية البحث تتمحور حول اثر التطور المالي في القطاع المصرفي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر فتبع المنهج التحليلي الوصفي، وقد خلصت دراستنا إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر لدول العالم حقق أرقام قياسية بارتفاع مساهمته في تراكم رأس المال الثابت والنتاج المحلي الإجمالي كما أن اتجاه تدفق رأس المال مرتبط بعوامل الجذب والمناخ الاستثماري وتحرير التجارة ساهم بصفة عامة باندماج الاقتصاد العالمي، ولاستقطاب الاستثمار الأجنبي وجب تفعيل دور البنوك وتقديم تسهيلات والبحث عن مخاطر الاستثمار الأجنبي للسوق المصرفية والقيام بالدراسات اللازمة من البنك المركزي لتجنب المخاطر الناجمة وذلك بإدخال تقنيات وابتكارات مصرفية حديثة، والإفادة من الخبرات الإدارية والمهارية.

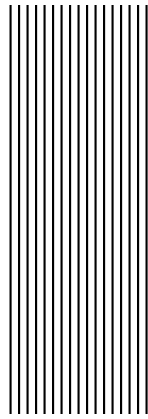
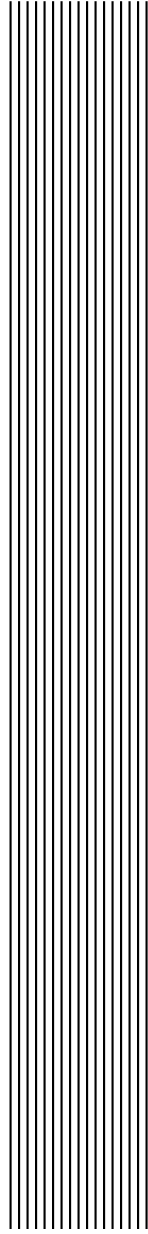
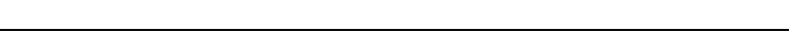
الكلمات المفتاحية: تطور مالي، استثمار أجنبي مباشر، جزائر.

Summary:

This study aims to shed light on the importance of foreign investment, measure the impact of foreign investments on economic growth in Algeria, and seek to guide policy makers and decision makers to the important role played by foreign direct investment and its impact on economic growth. Accordingly, the research problem revolves around the impact of development The financial sector in the banking sector focused on foreign direct investment in Algeria, following the descriptive analytical approach. Our study concluded that foreign direct investment in countries of the world has achieved record numbers with an increase in its contribution to the accumulation of fixed capital and the gross domestic product. The direction of capital flow is also linked to factors of attraction, investment climate and liberalization. Trade has generally contributed to the integration of the global economy, and to attract foreign investment, the role of banks must be activated, providing facilities, researching the risks of foreign investment in the banking market, and carrying out the necessary studies from the Central Bank to avoid the resulting risks by introducing modern banking techniques and innovations, and benefiting from administrative and skill expertise.

Keywords: financial development. direct foreign investment.

الفہم س



فهرس المحتويات

الصفحة	قائمة المحتويات
	الإهداء, الشكر وتقدير
	ملخص الدراسة
I	فهرس المحتويات
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال
أ	مقدمة
الفصل الاول	
الإطار النظري للتطور المالي والاستثمار الاجنبي المباشر	
09	المبحث الأول: التطور المالي للقطاع المصرف
09	المطلب الأول: ماهية التطور المالي
09	أولاً: مفاهيم أساسية:
11	ثانياً: معايير قياس التطور المالي:
14	المطلب الثاني: القطاع المصرفي
14	أولاً: مفهوم القطاع المصرفي
15	ثانياً: أهمية القطاع المصرفي:
18	ثالثاً: هيكل القطاع المصرفي
23	المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر
23	المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر:
23	أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر
24	ثانياً: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر
26	ثانياً: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

27	المطلب الثاني: إيجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر
27	أولا: إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر .
29	ثانيا: سلبيات الإستثمار الأجنبي المباشر:
31	المبحث الثالث: علاقة التطور المالي للقطاع المصرفي بالاستثمار الاجنبي المباشر
31	المطلب الأول: العلاقة النظرية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والأداء المالي للبنوك التجارية:
34	المطلب الثاني: اثر العولمة على المنشآت المالية والمصرفية:
36	خلاصة الفصل:
الفصل الثاني دراسة تطبيقية لأثر التطور المالي للقطاع المصرفي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	
38	تمهيد
39	المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
39	المطلب الأول: عرض الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر
39	أولا: تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر خلال الفترة: 2006-2020
40	ثانيا: الاستثمارات الواردة إلى الجزائر في الفترة ما بين جانفي 2003 وماي 2020 حسب التوزيع القطاعي :
41	ثالثا: أهم الشركات المستثمرة في الجزائر للفترة ما بين جانفي 2003 وماي 2020
41	المطلب الثاني: حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
42	أولا: الحوافز المتعلقة بالنظام العام
43	ثانيا: .الحوافز المتعلقة بالنظام الخاص
47	المطلب الثالث: ضمانات الاستثمار الأجنبي في الجزائر
47	أولا: حرية الاستثمار
47	ثانيا: .تثبيت النظام القانوني الخاص بالاستثمارات وتسيير الإجراءات

48	ثالثا: ضمان التحويل الحر لرأس المال وعائداته
48	رابعا: الالتزامات الدولية الناجمة عن فعل الاتفاقيات الدولية المبرمة
49	المطلب الرابع: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
49	أولا: المعوقات الاقتصادية
50	ثانيا: مشكل التمويل
51	رابعا: مشكل الخصوصية والتمويل
52	المبحث الثاني: مساهمة تطور القطاع المصرفي على الاستثمار الأجنبي المباشر
52	المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
57	المطلب الثاني: تحليل تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر
65	المبحث الثالث: التطور المالي للقطاع المصرفي واثره على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .
68	الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري
66	التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
68	خلاصة الفصل
72	الخاتمة العامة
76	قائمة المراجع

فهرس الجداول

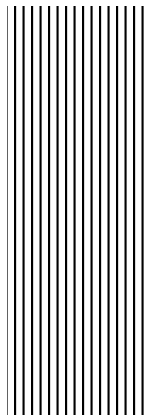
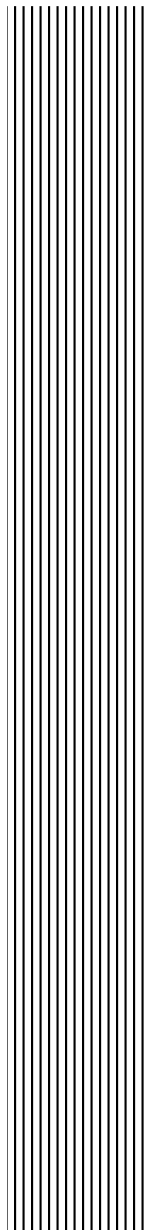
رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	يوضح محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة	56

61	توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب مخلف القطاعات للفترة 2002-2016	02
64	أهم الدول المستثمرة في الجزائر في الفترة 2012-2016	03
70	التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2002-2017)	04

فهرس الاشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
39	مخطط تقسيمات	01
59	يوضح تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الدول الجزائر خلال الفترة 2010-2016	02
62	يوضح المشاريع الاستثمارية المصرحة بما سنة 2016 حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	03
63	يوضح تطور المشاريع الاستثمارية الأجنبية الجديدة خلال الفترة 2010-2016 (مليون دولار)	04
66	تطور حجم الوساطة المالية خلال الفترة 1996	05
67	تطور نسبة اجمالي اشباه النقود الى لناع المحلي الاجمالي خلال الفترة 1996 - 2018 .	06
68	تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1996-2018	07
69	الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي تكوين رأس مال الثابت (FDI/GFC) في الجزائر خلال الفترة 1996-2018	08

مقامت



يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها، ومؤشر على انفتاح الاقتصاد وقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية، في ظل سيادة ظاهرة العولمة وزيادة التحول نحو آلية السوق وسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على حركة السلع والخدمات، وانفتاح الأسواق وزيادة حجم التدفقات المالية.

كما يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المصادر المهمة لتمويل عملية التنمية في البلدان النامية، وخاصة التي تعاني من قصور في مواردها المالية، وكذلك التي تعاني من ضعف أنظمتها المالية والتنظيمية، فهو يساهم في سد فجوة الموارد المحلية. ويحقق الاستثمار الأجنبي المباشر لاقتصاديات الدول المضيفة ومن بينها الجزائر العديد من المزايا، إذ يلعب دورا مهما فيخلق وظائف جديدة والحد من مشكلة البطالة وتدريب العمالة الوطنية.

و لهذا فقد قامت الجزائر بعدة إصلاحات اقتصادية سعيا منها لزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة خارج قاع المحروقات في ظل اقتصاد السوق والانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن حتمية تغير النمط الاقتصادي في الجزائر والتحول إلى اقتصاد السوق، كان سببه جملة من المبررات من بينها فشل الإصلاحات الذاتية واستمرار الاختلال الهيكلي.

ولمعرفة مدى توغل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر طرحنا التساؤل التالي: ما هو اثر التطور

المالي في القطاع المصرفي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

ويندرج تحل هذه الاشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو واقع التطور المالي والاستثماري الاجنبي المباشر في الجزائر؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين التطور المالي والاستثماري الاجنبي المباشر في الجزائر؟

فرضية الدراسة :

تُص فرضية الدراسة على مايلي:

- سعت الجزائر بإدخال اصلاحات كبيرة على المنظومة المصرفية ومواكبة التطور المالي العالمي مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وارتفاع معدل النمو الاقتصادي في الجزائر.
- طبيعة العلاقة بين التطور المالي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر علاقة طردية .

أهداف الدراسة:

- تُساهم الدراسة في تسليط الضوء على أهمية الاستثمار الأجنبي من حيث مفهومه وأشكاله وأهميته في الاقتصاد، وتوضيح سبب سعي الجزائر لجذب الاستثمار الأجنبي إليها.
- كما تسعى الدراسة لتوجيه صانعي السياسة ومتخذي القرار إلى الدور المهم الذي يمارسه الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيره على النمو الاقتصادي.
- تفعيل دور البنوك في المساهمة لاستقطاب المستثمرين وذلك بتقديم تسهيلات واتباع تقنيات حديثة وذلك بإدخال تقنيات واكتساب مهارات جديدة في هذا المجال.

أهمية الدراسة:

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في عدة مواضع، حيث أن هذه الدراسة تتناول تطبيق العلاقة في الجزائر في حين تناولت الدراسات السابقة دول مختلفة. بالإضافة إلى تطبيق نموذج قياسي، في حين ركزت معظم الدراسات السابقة على الجانب النظري. كما أن الدراسة الحالية تتميز بجداثة الفترة الزمنية المستخدمة.

أسباب اختيار الموضوع :

- إن من الأسباب التي تدفع إلى اختيار هذا الموضوع للدراسة والبحث فيه ما يلي :
- ✓ أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لاقتصاديات الدول المضيضة، واعتباره في الوقت الحالي أفضل آليات التمويل الخارجي للتنمية، بعد تجربة القروض وما انجر عنها من انعكاسات خطيرة ؛
- ✓ الاهتمام المتزايد الذي يحظى به من طرف الكثير من الخبراء، والاقتصاديين، وحكومات مختلف دول العالم، وخاصة النامية منها بما فيها الدول العربية، خاصة في ظل هذه المرحلة التي تتميز بتوجه العديد منها نحو تحسين أداء استقطابه؛
- ✓ تميز بعض اقتصادات دول العالم النامي في أن تصبح مراكز القوة الجديدة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ونجاحها في جعله يلعب دورا في تحقيق النهضة الاقتصادية التي تشهدها ؛

✓ تفوق بعض اقتصادات الدول العربية على غيرها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، في المقابل تأخر الجزائر في ذلك مقارنة بها بالرغم من الجهود المبذولة لاستهدافه، وبالتالي معرفة أسباب هذا التباين والتفاوت.

حدود الدراسة :

الحدود المكانية: دراسة محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وجدواه، حددت مكانيا في دراسة حالة الجزائر .

الحدود الزمانية: أما بالنسبة للحدود الزمانية للدراسة، شملت الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1995 إلى غاية سنة 2020 وهي الفترة التي شهدت العديد من الإصلاحات في دول الدراسة والتي مست مختلف المتغيرات المؤثرة في جاذبيتها للاستثمار، وقد شهدت سنواتها كذلك ارتفاعا وتحسنا في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إليها.

الدراسات السابقة:

نالت دراسة الاستثمارات الأجنبية قدرًا من البحث والتقصي على المستويين العالمي والمحلي؛ نظرا لتأثيرها الفعال على اقتصادات الدول المضيفة لها. وعليه سيتم استعراض أبرز هذه الدراسات التي تناولت دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر من جوانب مختلفة.

تناولت العديد من الدراسات أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي بالأسلوب الوصفي والقياسي وإن اختلفت هذه الدراسات فيما بينها من حيث نطاق التطبيق المكاني والزمني والأساليب القياسية المستخدمة، إلا أنّ أغلبها اتفق على وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي. ومن أهم هذه الدراسات:

الدراسة الاولى:

دراسة (جمال بلخباط)، 2015 الموسومة بجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي - دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، وقد كانت تهدف إلى تحديد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في البلدين، وذلك من خلال نموذج قياسي تم تقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS ومن خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة، تبين أن

العلاقة كانت معنوية وطرديّة، أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في كلا البلدين، لكن كان محدوداً وضعيفاً، وقد أكدت الدراسة أن النمو الاقتصادي فيهما يعتمد بالأساس على مصادر داخلية متمثلة في الاستثمار المحلي الذي كان له تأثير قوي حسب نتائج الدراسة القياسية. (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر)

الدراسة الثانية:

دراسة Szkorupová Zuzana 2015 الموسومة بـ العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في بلدان مختارة من أوروبا الوسطى والشرقية، وهي عبارة عن ورقة بحثية مقدمة في أعمال المؤتمر العالمي الثاني للأعمال التجارية والاقتصاد والإدارة والسياحة، المنعقد في 30-31 أكتوبر، 2014، بجمهورية التشيك، وقد كان الهدف من هذه الدراسة هو اختبار أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في كل من (الجمهورية التشيكية، استونيا، المجر وسلوفاكيا)، وقد أجريت على الفترة الزمنية، 1993-2012 ووفقاً للبيانات السنوية للبنك الدولي والأونكتاد، وقد بينت النتائج المتوصل إليها.. (2015) Finance and Economics Procedia 23-24, Vol ,

الدراسة الثالثة:

(AlShammri & ALSarhan, 2012; بلال, 2011; عبدالله, 2013; عبكور, 2012; عليوة, 2011) كما تناولت دراسة (صالح, 2013; عفيفي, 2009; مختار, 2013) أثر الاستثمار الأجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية باستخدامها للأسلوب الوصفي في تحليل العلاقة، حيث اتفقت فيما بينها على أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تخدم التنمية الاقتصادية ولها دور فعال في إنجاحها.

فيما ركزت عديد من الدراسات على دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث أشكاله وآثاره، حيث اتفقت فيما بينها على أن الشركات المتعددة الجنسية تُعد من أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر. وأن الاستثمار الأجنبي المباشر له آثار إيجابية عديدة من جلب التقنية الحديثة للدولة المضيفة لها، كما تساهم في خلق فرص عمل جديدة، مما يحد من مشكلة البطالة. ومن هذه الدراسات: (شرف, 2006; أحمد, 2011; رخا, 2012).

تقسيمات الدراسة:

تطرقنا في الفصل الاول إلى الإطار النظري للتطور المالي والاستثمار الاجنبي المباشر حيث قسم الى ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول إلى التطور المالي للقطاع المصرفي وقسم الى مطلبين المطلب الأول ماهية التطور المالي والمطلب الثاني القطاع المصرفي اما بالنسبة للمبحث الثاني حيث قمنا بدراسة الاستثمار الاجنبي المباشر وقسم الى مطلبين المطلب الأول ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر والمطلب الثاني إيجابيات وسلبيات الاستثمار الاجنبي المباشر والمبحث الثالث حي تطرقنا إلى علاقة التطور المالي للقطاع المصرفي بالاستثمار الاجنبي المباشر وقسم الى مطلبين المطلب الأول العلاقة النظرية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والأداء المالي للبنوك التجاري والمطلب الثاني إلى اثر العولمة على المنشآت المالية والمصرفية .

اما في الفصل الثاني طرقتنا إلى أثر التطور المالي للقطاع المصرفي على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر وقسم الى ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول: واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر وقسم الى اربع مطالب حيث قمت بدراسة المطلب الأول إلى عرض الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر والمطلب الثاني الى حوافز الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمطلب الثالث الى ضمانات الاستثمار الاجنبي في الجزائر والمطلب الرابع الى معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمبحث الثاني أثر التطور المالي للقطاع المصرفي على الاستثمار الاجنبي المباشر حيث قسم الى مطلبين قمت بدراسة المطلب الاول إلى محددات الاستثمار الاجنبي المباشر والمطلب الثاني الى تحليل تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر اما بالنسبة للمبحث الثالث فهو التطور المالي للقطاع المصرفي واثره على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر وقسم الى مطلبين المطلب الأول فهو الأهمية النسبية للاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري والمطلب الثاني هو التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

الفصل الأول:

الإطار النظري للنظور المالي والاستثمار الاجنبي المباشر



تمهيد

يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر دورا ديناميكيا في التقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي، بحيث أفادت معظم الدراسات النظرية والتجريبية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل مصدرا لزيادة معدلات النمو الاقتصادي، ولهذا تسعى الدول دائما للحصول على مثل هذه الاستثمارات بهدف تمويل التنمية الاقتصادية، وذلك بتوفير الظروف الملائمة التي تشجع من دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ويعد التطور المالي أحد أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ، ولتحقيق التطور المالي في البلد الذي يسعى لجذب مثل هذه الاستثمارات، لا بد من تطوير الأسواق المالية والتي تعد مصدرا تمويليا للمستثمر بالإضافة إلى تطوير الجهاز المصرفي وتفعيل دور الوساطة المالية، وهذا من خلال تسهيل تعبئة وتجميع المدخرات وتوجيهها نحو مشاريع اقتصادية حقيقية بأقل التكاليف، مع توفير المعلومات الكافية للمشاريع الاستثمارية.

المبحث الأول: التطور المالي للقطاع المصرفي

المطلب الأول: ماهية التطور المالي

أولاً: مفاهيم أساسية:

تعددت تعريفات التطور المالي في الأدبيات الاقتصادية، فوفقاً للمدرسة الهيكلية فإن التطور المالي يتمثل في توسيع هيكل النظام المالي مثل زيادة عدد المؤسسات المالية وتشجيع هذه المؤسسات على زيادة حجم الخدمات المالية المقدمة للجمهور، ومن أنصار هذه المدرسة نجد باتريك وغولد سميث (1969) Goldsmith & Patrick, 1966, ووفقاً لغولد سميث فإن دراسة التطور المالي يتطلب بالضرورة دراسة التغيرات في الهيكل المالي على مدى فترات زمنية معينة، فهو يعتبر أن التطور المالي يمكن دراسته إما عن طريق جمع المعلومات عن تدفقات المعاملات المالية لفترات من الزمن (تحليل متزامن) أو عن طريق إجراء مقارنة بين هيكل النظام المالي في فترات مختلفة، وعليه فهو يعتمد على المنهج الهيكلية في دراسة وقياس التطور المالي¹.

بالمقابل تعرف المدرسة النيوليبرالية بقيادة ماكينون وشو، 1973 التطور المالي من خلال التحرير المالي، حيث تعتبر التحرير المالي مرادفاً للتطور المالي، حيث أن تقييد وكبح النظام المالي والأدوات المالية خاصة أسعار الفائدة والسقوف الائتمانية ونسب الاحتياطي الاجباري تؤثر سلباً وبدرجة عميقة في تكوين رأس المال الوطني ومن ثم في النمو الاقتصادي. وقد لخص ليفاين 2004 مفهوم التطور المالي حسب منظور هذه المدرسة في أنه: (زيادة مدى وكفاءة الخدمات والمؤسسات المالية في الحد من قصور السوق متمثلاً في خفض تكاليف المبادلات ومخاطر المعلومات، وذلك من خلال تجميعها وتداولها عبر الاقتصاد القومي بما ينتج آثار ايجابية على قرار الادخار والاستثمار وبالتالي النمو الاقتصادي).

في حين يعرف كل من صندوق النقد والبنك الدوليين في تقريرهما الصادر عام 2005 عن تقييم القطاع المالي التطور المالي بأنه عملية تقوية وتعميق نطاق الخدمات المالية لمواجهة احتياجات

¹ . ميرفت عبد السلام عبد المجيد، النمو الاقتصادي والتطور المالي (دراسة تطبيقية)، رسالة دكتوراه في فلسفة الاقتصاد، جامعة حلوان، مصر، 2010، ص، 63.

الفصل الأول.....الإطار النظري للتطور المالي والاستثمار الأجنبي المباشر

الوحدات الاقتصادية بشكل كفاء وفعال مما يدعم ويحفز النمو الاقتصادي. ولذا فالتطور المالي مفهوم متعدد الأوجه لا يقتصر على المجاميع النقدية فقط، وإنما يتعداها ليشمل التنظيم والرقابة، ودرجة التنافس والانفتاح والمؤسسية مثل قوة الدائنين وتنوع الأسواق والأدوات المالية التي تكون الهيكل المالي للاقتصاد .

وعليه ومما سبق يمكننا تعريف التطور المالي على أنه يتمثل في: زيادة عدد المؤسسات المالية والأسواق التي تضمن عملية تقوية وتعميق نطاق الخدمات المالية لمواجهة احتياجات الوحدات الاقتصادية بشكل كفاء وفعال بما يدعم ويحفز النمو الاقتصادي، ويعتبر وجود قطاع مالي سليم وكفاء عاملاً هاماً للتنمية الاقتصادية، وعلى الرغم من الاختلافات الواضحة بين النظم المالية الناجحة نسبياً في بلدان مختلفة هنالك جوانب مختلفة لقطاع مالي متطور، أو بالأحرى يعد قطاعاً مالياً ما متطور ومكتمل النمو في حال توفر المعايير التالية¹:

- تزايد حجم المؤسسات التي تعمل في القطاع المالي؛
- تنوع الخدمات المالية المتاحة وحجم النمو في كمية الأموال التي يتم الوساطة منها في جميع أنحاء القطاع المالي.
- النمو المستمر في حجم رؤوس الأموال التي تقدمها المؤسسات المالية الخاصة لمشاريع القطاع الخاص عوضاً عن الإقراض الحكومي المباشر والمقدم من قبل المصارف المملوكة للدولة.
- تحسن القطاع المالي من حيث الاشراف والتنظيم والاستقرار وكذا من حيث الكفاءة والقدرة التنافسية.
- تزايد نسبة الأفراد الذين يحصلون على فرص الوصول إلى الائتمان والخدمات المالية.

وهكذا يمكن وصف التطور المالي في بلد ما بأنه يمثل التحسن في الطريقة التي يحقق بموجبها القطاع المالي هذه المهام الأساسية. والواقع أن التجارب الناجحة للتطور المالي أثبتت أن قيام القطاع المالي بهذه المهام يحتاج إلى توفير الاستقرار على المستوى الاقتصادي الكلي وإلى توفير كل الظروف

¹ . جنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سلوكيات القطاع المصرفي وكفاءته في مجال الإقراض في بلدان مختارة أعضاء في الأسكوا، ع 03 الأمم المتحدة، نيويورك، 2005، ص: 02.

الفصل الأول.....الإطار النظري للتطور المالي والاستثمار الأجنبي المباشر

المؤسسية والهيكلية والقانونية للقطاع المالي ليؤدي دوره بالشكل الأمثل، على غرار التنظيم والرقابة والتنافسية والانفتاح المالي والقدرة المؤسسية وتنوع الأسواق والمنتجات.

ثانيا: معايير قياس التطور المالي:

تعددت المعايير الخاصة بقياس التطور المالي في الدراسات التطبيقية، والتي تعكس الأبعاد والجوانب المختلفة للتطور المالي، وفيما يلي أهم هذه المعايير:

أ/ معيار حجم القطاع المالي: وتم الاعتماد بشكل أساسي في هذا الجزء على بحوث كل من (طريح، 2007، وثورسون، 1999 وصندوق النقد الدولي 2005). ويقصد بحجم القطاع المالي حجم عمليات التداول المالية لكل من (القطاع المصرفي، المؤسسات المالية غير المصرفية، وسوق المال) في الاقتصاد القومي، وفيما يلي أهم المؤشرات لقياس حجم القطاع المالي¹:

● مؤشرات العمق المالي **Financial deeping** : و قد جاء مفهوم العمق المالي أو التعميق المالي Financial Deeping في إطار البحوث التي قام بها ماكينون وشو، وشو، حيث أكد الاقتصاديان على أهمية تخفيف تجزئة السوق المالية وضرورة إيجاد معدلات فائدة حقيقية موجبة من أجل تحفيز الادخار المالي بالشكل الذي يؤدي إلى توسع حجم وكفاءة الوساطة المالية. ويمكن احتساب العمق المالي من خلال مؤشر سيولة الاقتصاد (M^2/BIP) واستخدام هذا المؤشر من قبل كنج وليفين 1993 وديمترادس، 1997 ويقاس هذا الأخير درجة التسييل النقدي في الاقتصاد، والقصد من متغير التسييل هو بيان الحجم الحقيقي للقطاع المالي في اقتصاد نام توفر فيه النقود مدخرات وخدمات سداد القيمة. ويجدر بهذه النسبة أي أن تتجه نحو الارتفاع طوال عملية التنمية وتطور القطاع المالي حيث تنمو أدوات مالية أخرى ليست مدرجة في M 1 وتصبح متاحة على نحو متزايد.

كما يمكن احتساب العمق المالي من خلال مؤشر نسبة التزامات ودائع النظام المصرفي إلى الناتج (Q^M/PIB) كمقياس نوعي للتطور المالي.

¹. Rafael Cezar, 2012. "Un nouvel indice du développement financier," Working Papers DT/2012/04, DIAL (Développement, Institutions et Mondialisation).

الفصل الأول.....الإطار النظري للتطور المالي والاستثمار الأجنبي المباشر

ويتم استبعاد العملة المتداولة على اعتبار أن الأصول الشبه سائلة هي المصدر الرئيسي لتمويل الاستثمار، وأي ارتفاع في هذا المؤشر أي ارتفاع نسبة الودائع من المدخرات المالية مقابل الناتج المحلي الاجمالي، يجوز تفسيره على أنه يعني تحسناً في الودائع المصرفية وغيرها من الأصول المالية خارج نطاق القطاع المصرفي التي من المحتمل استخدامها في تراكم الأصول وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

● **مؤشرات الحجم المطلق للقطاع المالي:** ينصرف هذا الأخير إلى قياس أهمية الخدمات المالية إلى حجم الاقتصاد القومي، ويعد هذا المعيار أكثر المعايير تعبيراً عن حجم التطور المالي، حيث يوضح حجم نشاط الوساطة المالية بالنسبة للطاقة الانتاجية للاقتصاد القومي، ويمكن قياس هذا المؤشر بقسمة إجمالي أصول البنوك التجارية إلى الناتج المحلي الاجمالي ($ABC/M/PIB$)، لمعرفة حجم القطاع المصرفي، والرسمة البورصية (CB) كمؤشر لقياس حجم سوق الأوراق المالية، وذلك بحاصل قسمة حجم أو قيمة رأس المال السوقي لكافة الأسهم والشركات المسجلة إلى الناتج المحلي الاجمالي¹. وكلما ارتفعت هذه المؤشرات كلما دل ذلك على مدى عمق واتساع حجم القطاع المالي وتحقيق لوفرات الحجم الكبير، بما يسمح بتخفيض النفقات المتعلقة بنشاط الوساطة المالية من ناحية، وقدرة القطاع المالي على جذب المدخرات وتوفير التمويل وتوزيع المخاطر وإدارتها على نطاق واسع من ناحية أخرى.

ب- معيار النشاط المالي: فقد أظهرت البحوث النظرية والتجريبية الحديثة أن التعبئة الفعالة للمدخرات المحلية والتخصيص الكفؤ للموارد يعتمدان على مدى استطاعة القطاع الخاص الحصول على القروض، ووفقاً للنموذج الذي وضعه ماكينون وشو فإن رصيد الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص هو المسؤول في نهاية المطاف على نوعية وتراكم رأس المال (الاستثمار)، وبالتالي النمو الاقتصادي. كما أن دراسات عديدة تجريبية أكدت على أن القروض المقدمة للقطاع الخاص تعزز الاستثمار ونمو الانتاجية على نحو أكبر بكثير مما تحققه الائتمانات المقدمة إلى القطاع العام. ويمكن حساب هذا المؤشر من خلال العلاقة (القروض الموجهة للقطاع الخاص / إجمالي الناتج القومي)، وقد

¹. Gelbard, E. and P. Leite, 1999, Measuring Financial Development in Sub-Saharan Africa, International Monetary Fund (African Department) Working Paper.

الفصل الأول.....الإطار النظري للتطور المالي والاستثمار الأجنبي المباشر

استخدم هذا المؤشر (CSP/PIB) كل من جريجوريو وجويدوتي (1995) وديميتريادس وحسين (1996)؛ ليفين وزيرفوس (1998) وبيك وليفاين (2004). أو من خلال العلاقة (القروض الموجهة للقطاع الخاص/إجمالي القروض المصرفية)، ويفيد هذا المؤشر (CSP/TOTC) في معرفة نصيب القطاع الخاص من الاقتراض إلى إجمالي القروض في الاقتصاد. فقد أكد كينغ وليفاين (1993) على أن الأنظمة المالية التي تخصص جزءاً أكبر من إجمالي الائتمان للقطاع الخاص، من المحتمل أن تكون أكثر كفاءة في اختيار المشاريع الاستثمارية وممارسة مراقبة الشركات وتجميع المخاطر وتعبئة المدخرات على نحو أكثر من الأنظمة المالية التي توجه أساساً الائتمان إلى الحكومة والمؤسسات العامة.

ج- معيار البيئة القانونية والتنظيمية للنظام المالي: وفي هذا الإطار يمكن التأكيد على ضرورة تفعيل القواعد والقوانين بشأن حقوق وواجبات الأطراف المختلفة إذا كانت موجودة أو استحداث قوانين جديدة في حال عدم توفرها، فثمة ضرورة لتوافر هيكل قانوني يحفظ حقوق الملكية، ونظام قضائي يتسم بالكفاءة يفصل بعدالة وسرعة في الدعاوى، على أن يقترن ذلك بآلية فعالة لتنفيذ الأحكام. كما أن هناك ضرورة لتفعيل النظم القانونية لاسترداد الديون، وقوانين الشركات وخاصة إجراءات الإفلاس وإعادة التنظيم، هذه الاجراءات تمكن الدائنين من استرداد مواردهم من المدينين المتخلفين عن السداد، كما أنه يساهم في مكافحة المقترضين الانتهازيين ويبدى المخاطر الأخلاقية.

ولا شك أن توافر بنية تحتية قانونية وإدارية من شأنه العمل على توسيع نطاق التبادل في أسواق المال، كما أنه يمكن الشركات من الحصول على تمويل مستقر طويل الأجل من خلال سوق الأوراق المالية، في حين أنه وفي ظل وجود بنية تحتية تنظيمية وقانونية متدهورة -والتي تمثل حالة معظم الدول النامية تقريباً - فإنه يقل الاعتماد على الأدوات طويلة الأجل في السوق المالية ويزيد الاعتماد على القطاع المصرفي، وبالتالي فقدان مميزات الاعتماد على الأسواق المالية في التمويل المباشر وفي التوجيه الأمثل للموارد وفي الاعتماد على آليات السوق وتقليل القيود وكذا تدفق رؤوس الأموال واتساع الأسواق وبالتالي تراجع مستويات التطور المالي.

وفي عام 1995 أعتمد رقم قياسي تصدره مؤسسة هيرتاج (Foundation Heritage) كمحاولة لقياس "الحرية الاقتصادية" للدول، وتوصلت بعض الدراسات الاقتصادية المعتمدة عليه إلى

الفصل الأول.....الإطار النظري للتطور المالي والاستثمار الأجنبي المباشر

وجود علاقة بين الرقم القياسي والنمو الاقتصادي في الكثير من البلدان .و تعني الحرية الاقتصادية وفقاً لهذا المؤشر HFDI مائة حقوق الملكية للأصول، وتوفير مجالات أوسع لحرية الاختيار الاقتصادي للأفراد، وتعزيز روح المبادرة والإبداع، كما تعني غياب التدخل الحكومي في عمليات الانتاج الحكومي والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات. ويساهم هذا المؤشر في إعطاء صورة عامة حول مناخ الاستثمار في الدولة.

المطلب الثاني: القطاع المصرفي

يتكون القطاع المصرفي من مجموعة مصارف تختلف باختلاف النشاط الذي تؤديه والهدف الذي يباد التمويل الملائم لقطاعات اقتصادية متعددة، أنشأت من اجله كالتخصص في عمل معين وإيجاد الملائم للقطاعات الاقتصادية، ويلعب القطاع في التقدم الاقتصادي للبلد من خلال جذب المدخرات من وحدات الفئاض وتحويلها الى المصرفي دور مهم الفرص الاستثمارية وعليه يعد القطاع المصرفي القلب النابض لتنفيذ السياسات الاقتصادية العامة.

أولاً: مفهوم القطاع المصرفي

تنوعت التعاريف الخاصة بالقطاع المصرفي باختلاف القوانين والأنظمة التي تحكم اعمالها والتي تتباين من دولة الى اخرى، وأيضا باختلاف طبيعة نشاط تلك المصارف وشكلها القانوني، لذا فإن من الصعوبة إيجاد تعريف شامل على اختلاف انواعها واشكالها والقوانين التي تحكم اعمالها، ولعل التعريف الأوسع انتشارا للمصرف (هو المؤسسة التي تتخذ من التجارة في النقود حرفة لها)¹

ويمكن تحديد مفهوم القطاع المصرفي من خلال العمليات المصرفية التي تعتمد على أصول وأعراف ثم تطويرها وفق لتطور المصارف منذ نشأتها وتشعب عملياتها وقد بنيت تلك الاصول والاعراف اصلا على المبادئ والمفاهيم مستمدة من حق المدخر (المقرض) في الحفاظ على قيمة مدخراته وحق (المستثمر) المقترض (في زيادة أرباحه الى أقصى حد ممكن وحق المصرف ((وهو في هذه الحالة

¹Carl E. Walsh, Monetary Theory and Practice, 3thed , MacDnald & Events LTD, London, 2010, P 27..

الفصل الأول.....الإطار النظري للتطور المالي والاستثمار الأجنبي المباشر

الوسيط الذي يسعى الى تعبئة ق ارضها الى المستثمرين المدخرات من وإقراضها المستثمرين في تحقيق أقصى ربح ممكن¹.

كما يعرف المصرف على أنه (المؤسسة التي تقدم الى الافراد المال بحسب الطلب وكذلك يقوم الافراد بإيداع اموالهم لديه عندما ال يحتاجون إليها أي إنه يمارس عملية قبول الودائع ومنح القروض)².

كما يشير مفهوم القطاع المصرفي الى (مؤسسات مختلفة تماما عن بعضها البعض مثل البنوك التجارية والبنوك الاستثمارية وبنوك التنمية وما إلى ذلك وبالنسبة لمعظم المنظمين، فإن كلمة المصارف تستحضر صورة بعض الوظائف الخاصة، ومنها تحويل الاستحقاق إذ تقبل البنوك الودائع من المدخرين وتضمن إرجاعها عند الطلب واستخدام هذه الودائع لتقديم قروض لمدد اطول وامكانية تحويل المدخرات قصيرة الاجل إلى استثمارات طويلة الاجل و من ثم تحسين إنتاجية الاقتصاد)³.

ثانيا: أهمية القطاع المصرفي:

وفي ظل الانفتاح والتحرر المالي الذي يشهده الاقتصاد العالمي وفي ظل تواتر الازمات اصبح القطاع المصرفي المتطور والكفوء العنصر الاساسي في تحقيق الاستقرار، ومن ثم فإن نجاح السياسات المالية والنقدية يحتاج مؤسسات مالية ومصرفية متطورة كقنوات لتنفيذ إجراءات السياسات وادارة الاحتياطات والديون بفاعلية جمالا للتأثير على سعر الصرف واسعار الفائدة والنتائج المحلي الاجمالي، واجمالا يمكن ايجاز أهمية القطاع المصرفي بالنقاط الاتية:⁴

1. تحقيق الاستقرار الاقتصادي: يعد القطاع المصرفي ركناً اساسياً لنجاح السياسات الاقتصادية في البلدان عن طريق جذب الاستثمار الاجنبي، وتعزيز الانتاجية في البلدان المتلقية ونقل التكنولوجيا مما

1 . شكري ماهر، العمليات المصرفية الخارجية، ط2، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004 ص.10

2 . Noor, Mahmud Ibrahim & Adnentaïen Al-Namr , Financial Bank , Stabs an English , 3th edition , Al Isra University , Jordan , 2003,p12.

3 . Sony Kapoor : A simpler, smaller, safer, more diverse and more stable banking system is what we need!, The Future of Finance, www.re-define.org ,indie, p3.

4 Stanley Fischer: The Importance of Financial Markets in Economic Growth International Monetary Fund WP/03/186: IMF Working Paper :2003, p 2. .

الفصل الأول.....الإطار النظري للتطور المالي والاستثمار الأجنبي المباشر

ينعكس زيادة حجم التدفقات المالية والذي يتوقف بدوره على مدى تطور القطاع المصرفي ولعب دور الدور الوسيط في توجيه الاستثمار الاجنبي في التنمية الاقتصادية، لذا إن عدم تطور القطاع المصرفي تحد من قدرة استفادة الاقتصاد من تداعيات الاستثمار الاجنبي وتدفقات المحتملة الى الاقتصاد¹.

2. **الوسيط المالي:** يعمل القطاع المصرفي كوسيط مالي من خلال لتوجيه الاموال من وحدة الفائض من الاقتصاد إلى وحدة العجز المتمثلة بالشركات والحكومات التي تحتاج الى اموال لتمويل استثماراتها ونفقاتها، إذ يعمل القطاع المصرفي على توفير اوعية ادخارية تلائم تفضيلات المدخرين، كذلك يعمل القطاع المصرفي فضلاً عن قبول الودائع الى استخدام إجراءات تحفيزية إيجابية تتمثل في جذب هذه الودائع عن طريق تنمية الوعي الادخاري، وحث الافراد والهيئات على الادخار، وبعد تجميع المدخرات من الوحدات الاقتصادية يتم تحويل المدخرات الى الوحدات الاقتصادية لغرض الاستثمار مقابل أسعار فائدة محددة تختلف بحسب حجم ومدة كل قرض².

3. **تنشيط السوق المالية:** يلعب القطاع المصرفي دوراً رئيساً ومنشطاً لحركة السوق المالي، إن عملية الاكتتاب بالاسهم والسندات الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية أو المؤسسات الحكومية لأول مرة يتم على مستوى القطاع المصرفي والمؤسسات المالية الاخرى، وتدخل المصارف في سوق الاوراق المالية (السوق الثانوية) أو البورصة بصفقتها بائعا او مشتريا للاوراق المالية المعروضة، وهو ما يمثل أحد استخدامات لبنوك (إدارة المحفظة المالية) أو لحساب عملائهم³.

4. **مخزن للثروة:** تصدر المصارف سندات دين تسمى شهادات الاستثمار لصالح الحكومة وتقسم الى أنواع مختلفة وهي شبيهة بسندات الخزانة الامريكية مع وجود بعض الاختلافات تتيح للمستثمرين فرصة استثمار الاموال الفائضة فيها دون أن تفقد قيمتها في نهاية المدة المحددة أو يحصلون على

¹ . Laura Alfaro a, Areendam Chanda c, Sebnem Kalemli-Ozcan b,d, Selin Sayek: Does foreign direct investment promote growth? Exploring the role of financial markets on linkages :Journal of Development Economics 91 (2010) ,p 243-244.

² . Rose , S. Peter : Money and capital market , 10th edition , MC- Graw -Hill ,Irwin , USA , 2008.p 89.

³Dirk Heremans and Alessio M. Paces: Regulation of banking and financial markets, University of Amsterdam, Holland, 2011SSRN Electronic Journal, p 559. .

الفصل الأول.....الإطار النظري للتطور المالي والاستثمار الأجنبي المباشر

الفائدة المتحققة كل سنة أو ستة أشهر خلال مدة احتفاظهم بالسندات، وهناك قسم من شهادات الاستثمار يسمى بشهادات الجوائز أو اليانصيب، إذ تتم سحبات دورية خلال مدة الاحتفاظ في السند وفي حال الاختيار يحصل على جائزة مالية ولا يترتب الى حامل السند عليها اي فوائد¹.

5. **زيادة النمو الاقتصادي:** إن تطور إمكانيات القطاع المصرفي يعزز الدور التنموي المتمثل في تحويل الاموال من وحدات الفائض إلى وحدات العجز او المقترضين، إذ إن وحدات الفائض تسعى إلى منافذ استثمار بديلة لتوجيه أموالها، وبما إن أن القطاع المصرفي هو مصدر أموال طويلة الاجل لكل من القطاع العام والخاص الذين يعتمدون على التمويل طويل الاجل في تطوير البنية التحتية وتوسيع الاعمال التي لها دورهم في زيادة جاذبية الاقتصاد للمستثمرين المحليين أو الاجانب ومن ثم توفير متطلبات التمويل يزيد من المشاريع الانتاجية أو توسيع القائم منها ما يسهم في خلق فرص العمل والاستهلاك والاستثمار ومن ثم زيادة اجمالي الناتج المحلي الاجمالي والنمو الاقتصادي.

6. **تحقيق اهداف السياسات الاقتصادية:** يعد القطاع المصرفي قناة أساسية لتحقيق اهداف السياسات الاقتصادية المتمثلة في الاستقرار والنمو، فعند قيام البنك المركزي بطرح السندات الحكومية في السوق المالية فإنه يقوم في التأثير في السيولة النقدية وخفض عرض النقد ومن ثم ارتفاع اسعار الفائدة لخفض الطلب على الائتمان والذي يؤدي الى انخفاض الطلب الكلي وانخفاض معدل التضخم في الاقتصاد القومي، وبالعكس عند قيام البنك المركزي بشراء السندات بهدف التأثير في سيولة المصارف واحتياطياتها لرفع قدرتها على خلق النقود ما يزيد من قدرة المصارف على التوسع في منح الائتمان بسبب زيادة حجم الارصدة النقدية لدى المصارف التجارية وتوفير النقود ومن ثم زيادة عرض النقد المعروض النقدي وحجم السيولة المحلية الاجمالية للاقتصاد الوطني فعندما تتبع الحكومة سياسة مالية توسعية أي زيادة الانفاق الاستثماري والاستهلاكي ما يعني زيادة الناتج المحلي الاجمالي وزيادة الطلب على المنتجات والدخل والاستثمار.²

¹ . إبراهيم نافع قوشجي، الاسواق المالية (مفهومها، مكوناتها، أنواعها، مؤشرات) وتحليلها الاساسي والفني، جامعة حماة كلية الاقتصاد: سوريا، 2019، ص18.

² . Lawrence S. Ritter & William L. Silber : Principles of money , Banking and financial Markets , 6th: edition , new York , Inc, 1988.p 414 -415.

ثالثا: هيكل القطاع المصرفي

يطلق اصطلاح النظام المصرفي system Banking على النظام الذي يتكون من المصرف المركزي والمصارف التجارية، الا إن المفهوم الاوسع يشمل المصرف المركزي والمصارف التجارية ومصارف الاستثمار ومؤسسات الاقراض المتخصصة زيادة على المصارف الاسلامية، كذلك يستعمل اصطلاح الهيكل المصرفي structure Banking إذ يعنى القانون والعرف والتقاليد التي تشكل الاطار الذي تقوم هذه المؤسسات من خلالها بتقديم خدماتها الى المجتمع زيادة على مؤسسات القطاع المصرفي¹.

وتنسحب صفة الهرمية على طبيعة العالقة التي تربط بين اعضاء هذا القطاع بعضهم ببعض من جهة وبينهم وبين الحكومة وجمهور المتعاملين من جهة اخرى، فالافراد والمشروعات ال تتعامل مباشرة مع (البنك المركزي) بل معاملاتها مع (المصارف التجارية والمتخصصة) والتي بدورها ال تتصل مباشرة مع الحكومة ولكنها تخضع لرقابة وأشراف البنك المركزي مباشرة، هناك عدة معايير مستخدمة لتحليل هيكل القطاع المصرفي ومن ثم تصنف المصارف من حيث شكل ملكيتها أو جنسيتها أو عالقتها بالدولة أو تفرعها أو طبيعة نشاطها .

1. من حيث شكل الملكية تقسم الى²:

- أ- المصارف العامة: وهي المصارف التي تعود ملكيتها للدولة والهيئات المرتبطة بها
- ب- المصارف الخاصة: وهي المصارف التي تعود ملكيتها الى شخص واحد أو عائلة أو مجموعة من الشركاء إذ يكون المصرف هنا مشروع فردي أو شركة أشخاص .

¹ . فراس حسين علي الصفار، الاندماج المصرفي وانعكاساته على الاسواق المالية، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2009، ص.16

² . فائق شقير، عاطف الاخرس، وعبد الرحمن سالم، محاسبة البنوك، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002، ص.24

الفصل الأول.....الإطار النظري للتطور المالي والاستثمار الأجنبي المباشر

ت-المصارف المساهمة: وهي المصارف التي يقسم رأسمالها على أسهم تطرح للاكتتاب العام ومن ثم يشترك في ملكيتها مختلف الافراد والمؤسسات دون أي قيود تذكر سوى السقوف للملكية وتكون هذه الاسهم قابلة للتداول في السوق المالية .

ث-المصارف التعاونية: وهذا النوع تقوم بتأسيسه الجمعيات التعاونية والحرفية وتعود ملكيتها الى هذه الجمعيات .

2. من حيث الجنسية: إذ يمكن التمييز هنا بين أربعة أنواع من المصارف بالاعتماد على جنسيتها¹

أ- المصارف الوطنية: وهي المصارف التي تتمتع بجنسية الدولة التي تمارس أعمالها فيها ويقع مركزها الرئيس فيها ويكون القسم الاكبر من أرس مالها وطنياً.

ب-المصارف الأجنبية: وهي المصارف التي تتمتع بجنسية أجنبية غير جنسية البلد الذي تمارس أعمالها فيه ويقع مركزها الرئيس في البلد الاجنبي وتكون رؤوس اموالها مملوكة بشكل رئيس من مؤسسات أو أفراد أجنب .

ت-المصارف الاقليمية: وهي المصارف التي تعود ملكيتها الى رعايا مجموعة من الدول المجاورة (أي إن ملكيتها تعود لمواطنين من جنسيات الدول الاقليم)

ث-المصارف والصناديق الدولية: وهي مصارف ذات الصفة الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتنبثق هذه المصارف عن هيئات دولية .

3. من حيث طبيعة أعمالها: إذ تتميز الاعمال التي تقوم بها المصارف في العصر الحالي بالتشعب والتعدد وتبعاً الاعمال التي تمارسها ويمكن التمييز بين الانواع لذلك تعددت انواع المصارف من حيث طبيعة الاتية :

أ- المصارف المركزية: و يعرف البنك المركزي على إنه بنك البنوك لكونه يتولى الاشراف والرقابة على باقي البنوك، وبنك الاصدار ألن له سلطة الاصدار، وبنك الدولة ألن لديه سلطة ادارة احتياطات الدولة، وقد اختلفت تسميات مؤسسات الصيرفة المركزية من بلد لآخر، الا إنه ال يكاد يختلف أحد حول وظائفها العامة أو الفرعية، ففي الولايات المتحدة أطلق على البنك المركزي اسم (البنك

¹ . عبد الحلیم محمود كراجه، محاسبة البنوك، مرجع سابق، ص.13

الفصل الأول.....الإطار النظري للتطور المالي والاستثمار الأجنبي المباشر

الاحتياطي الفيدرالي)، وفي الهند أطلق على البنك المركزي اسم (البنك الاحتياطي)، وفي فرنسا أطلق على البنك المركزي اسم (بنك فرنسا)، وفي بعض البلدان جاءت البنوك المركزية تحت تسمية (مؤسسة النقد) وعلى الرغم من اختلاف التسميات إلا إن الاسم الغالب في معظم دول العالم هو البنك المركزي.¹

وهناك من يعرف البنك المركزي بأنه (المؤسسة النقدية التي تقع في قمة القطاع المصرفي للبلد والتي تنحصر مهمتها الأساسية في إصدار النقود ورسم السياسة النقدية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي وثبات الاسعار والمحافظة على قيمة النقود).²

ب- **المصارف التجارية** : تعد المصارف التجارية من أهم انواع المصارف وأكثرها نشاطاً إذ إن معظم الودائع تتركز لديها، وان معظم القروض تمنح من خلالها وتتم معظم الخدمات عن طريقها، لذلك فإن المصارف التجارية من أهم المصارف التي تؤدي وظائف أساسية في الاقتصادات المعاصرة، من خلال احداث عد التجارية ت تطورات وتغيرات هامة في اساليب قيامها بالوظائف الأساسية للصيرفة وطريقة أدائها لها ووسعت نطاقها وزادتها تنوعاً وبالشكل الذي يسهم مع متطلبات التطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، ويمكن تعريف المصارف التجارية على إنها تلك المؤسسات التي تقبل الودائع من الافراد او المنظمات وتقوم بتوظيف تلك الودائع في استثمارات مختلفة وقروض، أو هي المصارف التجارية على إنها المصارف التي تتعامل بالائتمان وتتميز عن غيرها من المصارف بقبول الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية وينتج عن ذلك ما يسمى بمخلق النقود.³

من خلال ذلك يمكن بيان إن المصارف التجارية هي مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تضطلع أساساً بتلقي ودائع الافراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الاجل ويطلق على هذه المصارف ايضاً اصطلاح "مصارف الودائع .

¹ . باسم خميس عبيد الشمري، فاعلية السياسة النقدية في تحقيق استقرار اقتصادي في العراق، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2009، ص.8

² . عوض فاضل أسماعيل الدليمي، مرجع سابق، ص.274

³ . ردينة عثمان يوسف ومحمود جاسم الصميدعي، التسويق المصرفي، دار المنهاج للنشر والتوزيع، الاردن، 2001، ص.90

الفصل الأول.....الإطار النظري للتطور المالي والاستثمار الأجنبي المباشر

ج- **المصارف الصناعية:** وهي المصارف التي تختص بإقراض المنشآت الصناعية، قروض قصيرة الاجل أو متوسطة أو طويلة الاجل مما تساهم في تطوير الصناعة من خلال تمويل انشاء الوحدات الصناعية الجديدة وتدعيم الوحدات القائمة عن طريق تقديم الاموال اللازمة لشراء الآلات والانشاءات والمواد الخام وغيرها. ويهدف المصرف الصناعي الى الاسهام في تحقيق التنمية الصناعية، والقيام بالاعمال المصرفية الخاصة بها، وتنمية وتطوير مختلف فروع الصناعة، وتمثل موارد المصارف الصناعية في رؤوس اموالها واحتياجاتها والقروض التي تحصل عليها من الدولة ومن المصرف المركزي والمصارف الاخرى ومن حصيلة السندات طويلة الاجل التي تصدرها

ح- **المصارف العقارية:** تهدف هذه المصارف الى تمويل اقامه المشاريع الاسكانية للمواطنين وذلك بسبب طبيعة التمويل طويل الاجل الذي تحتاجه هذه المشاريع، كما تساهم المصارف العقارية في تأسيس شركات لبناء المساكن والعمارات والمباني على اختلاف أنواعها، وتعتمد هذه المصارف في تمويل نشاطها على رؤوس اموالها وعلى القروض طويلة الاجل التي تحصل عليها كدعم من المصرف المركزي والمصارف الاخرى والسندات التي تصدرها¹.

خ- **المصارف الزراعية:** تختص المصارف الزراعية بالتمويل الزراعي لغرض التوسع الافقي أو العمودي للقطاع الزراعي وتنوع آجال القروض الممنوحة بهدف تغطية جميع الانواع أو المجالات المخدومة فهناك القروض الموسمية والقروض المتوسطة وطويلة الاجل وتسعى معظم المصارف الزراعية الى المساهمة بتكوين الاستثمارات الخاصة بها بهدف تغطية النقص الموجه من المزارعين لبعض القطاعات .

د- **مصارف التوفير والادخار:** وهي مصارف أو صناديق تقبل المدخرات صغيرة الحجم، وتقوم بمنح القروض الصغيرة لجمهور المتعاملين معها من صغار المدخرين، وتعمل المصارف على أساس تشجيع المواطنين على وضع مدخراتهم في حسابات ادخار خاصة وهي بهذا تستقطب فئات من ذوي الدخل المحدود، الا إنه ال يمكن القول إن مصارف الادخار الحديثة تسعى في الوقت الحاضر للقيام بعمليات متشابهة لعمليات المصارف التجارية، وقد اصبحت هذه المصارف في الوقت الحاضر تسعى الى

¹ . فراس حسين علي الصفار، مرجع سابق، ص.28

الفصل الأول.....الإطار النظري للتطور المالي والاستثمار الأجنبي المباشر

الاندماج فيما بينها لتكوين مصارف كبيرة محاولة منها للتخلص من القيود المفروضة على فعاليتها واعطاءها القوة للعمل مثل المصارف التجارية وعادة ما تكون هذه المصارف ذات ملكية مختلطة¹.

ذ- **المصارف التعاونية:** وهي المصارف التي تكون مملوكة من مجموعة من الاعضاء ولا يكون هدفها الاساسي تعظيم الربح إذ تهدف مثل هذه المصارف الى تقديم القروض لعضائها وبكلف منخفضة، ويمكن القول إن المصرف الاشتراكي العراقي هو مثال على المصارف التعاونية إذ يقوم هذا المصرف بتقديم القروض لشريحة واسعة من المواطنين وبكلف منخفضة وتسهيلات عالية.²

ر- **المصارف الاسلامية:** إن إنشاء المصارف الاسلامية تم من أجل تلبية الحاجة الماسة الى اعمالها وخدماتها والتي تقوم على قواعد الشريعة الاسلامية واحكامها ومقاصدها وبالشكل الذي تحقق فيه مصلحة المتعاملين معها والمساهمين في قيامها والمجتمع والاقتصاد ككل وقد تأكدت هذه الحاجة الماسة للمصارف الاسلامية من خلال زيادة عددها وعدد الدول التي اقيمت فيها باستمرار، خلال السنوات القليلة الماضية وزيادة اعداد المتعاملين معها وزيادة موجوداتها وعملياتها وانشطتها، والمصرف الاسلامي هو مؤسسة مالية مصرفية تزاوّل اعمالها وفق احكام الشريعة الاسلامية.³

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن تطور الدول اليوم يقاس بحجم عائدات استثماراتها التي هي من أهم العوامل المالية لرفع الدخل الوطني ورفع المستوى المعيشي وذلك لما له أهمية اقتصادية واجتماعية واستراتيجية.

أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي عامل أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية للدول إذ تنال اهتمام العديد من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين حيث تباينت آرائهم حول مفهوم واحد وشامل..

1 . محمد امين فاضل المرفجي، مرجع سابق، ص.20

2. Valdez, stephen, introduction to global in ancial Markts, 3ed edition, Macmilan press Ed, 2000 p18.

3 . عبد الحلیم محمود كراجه، مرجع سابق، ص.21

الفصل الأول.....الإطار النظري للتطور المالي والاستثمار الأجنبي المباشر

- يعتبر استثمار ما استثمار أجنبيا متى كان المستثمر بشخص طبيعيا أو معنويا لا يتمتع بجنسية البلد المضيف للاستثمار، وإذا كان من السهل تحديد جنسية المستثمر إذا كان شخصا طبيعيا فإنه من الصعب تحديدها إذا كان المستثمر شخص معنويا . كثير المساهمة وعليه فالمستثمر الأجنبي هو الذي يحصل على جنسية الدولة التي يعمل عليها الاقتصاد.¹

هو الاستثمار القادم من الخارج والمالك لرؤوس الأموال والمساهم في استثناء مشروعات استثمارية في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد آخر.²

- إن استثمار الأجنبي المباشر نوع من أنواع الاستثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة مستقلة سعيا وراء تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والمالية والاجتماعية وسياسة سواء لهدف مؤقت أول لأجل محدد أو لآجال طويلة أو غير مباشر ملكا لدولة واحدة أو لعدة دول أو شركة أو عدة شركات.³

تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب كل من:

*تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للاستثمار المباشر:(OCDE)

التعريف الأول: "هو تحرير حركات رؤوس الأموال الدولية ويمكن لهذا التحرير أن يكون في مجال عمليات معينة.

التعريف الثاني: "هو استثمار من أجل تحقيق أهداف إحصائية لأن عملية قياس حركة الاستثمارات المباشرة لا يمكن أن يكون انطلاقا من توحيد التعاريف المستعملة من طرف الدولة الأصلية للاستثمار والدولة المضيفة له.⁴

*تعريف صندوق النقد الدولي(FMI):

"يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه تلك الاستثمارات المخصصة لهدف اكتساب فائدة، دائمة في مؤسسة تمارس نشاطها داخل تراب دولة أخرى، ويكون هدف هذا

1 . محمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول الاسلامية في ضوء الاقتصاد الاسلامي، ط1، دار النقاش الاردن، 2006، ص17.

2 . شهرزاد زعنيب، الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر واقع افاق مجلة العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر العدد، 8 بسكرة الجزائر 2008، ص7.

3 . فريد النجار الاستثمار الدولي والتنسيق الغربي، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، مصر، 2004، ص 85.

4 . Gueraoui Driss, Richet Xavier, les investissements directs étrangers – facteurs d'attractivité et de localisation, édition Toubkal, Paris, 1997.

الفصل الأول.....الإطار النظري للتطور المالي والاستثمار الأجنبي المباشر

الأخير هو امتلاك سلطة قرار فعلية في تسيير المؤسسة فإن الوحدات المشاركة وغير المقيمة والتي تخصص استثمارات فهي. مسماة استثمارات أجنبية مباشرة"¹

يعرفه البعض الآخر: "على انه عبارة عن كل استخدام يجري في الخارج لموارد مالية يملكها بلد من البلدان".²

ثانيا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

تمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة مكانة هامة وكبيرة في التحليل الإقتصادي الحديث وخاصة التحليل الرأسمالي وفي هذا الصدد سنحاول ابراز هاته الأهمية بالنسبة للدول النامية. وسوف تعرض أهم ما تستفيد منه الدول المستضيفة السائدة في طريق النمو الإستثمار الأجنبي المباشر:³

1- التكنولوجيا وتقنيات المانجمنت: إن أكبر سلاح تمتلكه الدول المتقدمة هو التكنولوجيا التي أصبحت معيار حاسما في تقدم دولة أو تخلفها. من ثم فإن تدفقات رؤوس الأموال تستلزم نفقات الرسائل الكفيلة بإستعمال هذه الأموال.

من ثم فإن الدول النامية تستفيد من التكنولوجيا الحديثة التي تصحب تدفقات الأموال الأجنبية خاصة بالنسبة لبعض أنواع الصناعات: كالصناعة الإستخراجية.

2 - تنمية اليد العاملة من حيث الكمية والنوعية: إن الشركات الأجنبية تؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة وذلك يؤدي إلى التخفيف من معيار البطالة بالإضافة إلى أن الشركات الأجنبية تهدف إلى تحسين قدرات عملها. لزيادة المردودية، ومن ثم فإن الإستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى خلق يد عاملة مؤهلة وإكتساب المهارات في مجال الإنتاج والتوزيع.

¹ . سليم مجاهد المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الاقتصادي الحديد جامعة ورقلة كلية العلوم الاقتصادية، ص 4.

² . فارس فضيل، أهمية الاستثمار الاجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة (الجزائر، مصر، السعودية) رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص28.

³ فراح ياسين،"الإستثمار الأجنبي المباشر حدوده في التنمية الإقتصادية"، مذكرة ماجستير، علوم التسيير، تخصص مالية، مركز الجامعي ببحر فارس المدينة، 2006.2007، ص 37

3- سوق التصدير: تساعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة وبذلك تؤدي إلى التخفيف من حدة البطالة، على فتح أسواق جديدة للتصدير خاصة عندما تكون الشركات المتعددة الجنسيات التي تستثمر وتمارس أنشطة في الدولة المضيفة تتحكم في أسواق بعض السلع على المستوى العالمي.

4- تدفق العملة الصعبة والأثر على ميزان المدفوعات: إن زيادة الصادرات أو نقص الواردات بإشباع السوق الداخلية يؤدي إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات.

5- الإيرادات العملة الصعبة والأثر على ميزان المدفوعات: حيث تزيد مداخيل الدولة من الضرائب والرسوم المفروضة على أرباح الشركات الأجنبية.

6- الإنتاج: تجد الشركات الوطنية نفسها أمام منافسة قوية من طرف الشركات مما يدفعها إلى تحسين طرق الإنتاج والإستفادة من أساليب عمل الشركات الأجنبية.

7- الاستهلاك: إن إدخال أنواع جديدة من السلع إلى الأسواق الداخلية يؤدي بالمستهلكين إلى البحث عن السلعة الأكثر جودة وبالتالي تحسين الذوق العام¹.

ثانياً: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

يسعى المستثمر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف عن طريق الاستثمار وذلك من أجل الحفاظ على مكانة وتحسين علاقته مع غيره من الأعوان الاقتصاديين وتمثل الأهداف فيما يلي² :
تحقيق العائد وهو هدف عام للاستثمار مهما يكن نوع الاستثمار من الصعب أن يجد فرداً يوظف أمواله دون أن يكون هدفه تحقيق الربح.

1- تكوين الثروة: وتنميتها يقوم الهدف عندما يضعف الفرد بالاستهلاك الجاري على أمل تكوين الثروة في المستقبل تأمين الحاجة المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات و بذلك فغن المستثمر يسعى وراء تحقيق الثروة في المستقبل³.

¹ علي عطية عبد السلام و فرحات صالح شرننة، أساسيات الاقتصاد، الطبعة 6، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، 2003.

² منير ابراهيم هندي، "الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات"، منشأة المعارف، 2005، ص 584

³ أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دار النشر والتوزيع، ط1، لبنان، 2003، ص 35

2- المحافظة على قيمة الموجودات: يسعى المستثمر إلى التنوع في مجالات استثماره حتى لا تترافق من قيمة ومجوداته مع مرور الزمن. بحكم ارتفاع الأسعار وتقلبها.

الحفاظ على الأصول المادية أو المالية التي يمتلكها المستثمر أو يحق له التصرف بها وذلك بعد دراسة المخاطر المتوقعة و بما تجنب هذه الأصول التأثيرات السلبية لهذه المخاطر.

استمرار الدخول وزيادتها بواحد متزايدة ويمثل هذا الهدف من أهم طموحات المستثمر للخروج من دورة حياته الاعتيادية لتوكيد رغباته في رفع مستويات معيشته ومن ثم قدراته الإنتاجية ويمكن من خلال ذلك تعزيز المحفظة الاستثمارية لمزيد من النشاطات الجديدة.¹

المطلب الثاني: إيجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يقتصر كونه شكل من أشكال اقتحام الأسواق، بل هو حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية التي تجرى في شكل تدفقات بين من يجسدها ومن يستقبلها . أما بالنسبة للدول المضيفة له، فإنها أضحت تدرك بأن له مزايا كثيرة.

قد تجنبها هذه الأخيرة تنصب كلها في كونه عاملا رئيسيا لتحريك عجلة النمو الاقتصادي، أما بالنسبة للدول المصدرة له أي الدول الأصلية للشركات التي تقوم به فهي تدرك بأنه عامل ديناميكي لانتشارها وتوسعها.

لكن في المقابل لا يعني ذلك بأن الاستثمار الأجنبي لا يخلو من العيوب لكل من الدول المضيفة له والمصدرة له.

أولا: إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر .

للإستثمار الأجنبي مجموعة من الإيجابيات بالنسبة للدول المضيفة والدول المصدرة وتمثل في:

1- إيجابياته بالنسبة للدول المضيفة له:

تمثل إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر في النقاط التالية:

- تغطية النقص الذي يميز الادخار المحلي مما يؤدي هذا إلى تعويض قلة التمويل الداخلي الذي تسبب فيه ضعف الاستثمار المحلي.

¹ هوشيار معروف، "الاستثمارات و الأسواق المالية"، دار الصفاء، الطبعة الأولى، عمان، الأردن 2003 ، ص 03

الفصل الأول.....الإطار النظري للتطور المالي والاستثمار الأجنبي المباشر

- كما يؤدي إلى استفادة المستهلكين من تنامي عنصر المنافسة في السوق المحلية هذا من جهة، كما يحفز المنتجين المحليين على ضرورة تطوير كفاءاتهم الإنتاجية أي سيرهم في خلق مناخ عمل ملائم لرأس المال الوطني.

يضمن دخول رؤوس الأموال في المدى القصير مما يؤدي كل هذا إلى إعطاء إمكانيات كبيرة لتشجيع استثمارات إضافية أو تكميلية تمس في الهياكل الأخرى كالصناعات القاعدية والقطاعات الإنتاجية المختلفة وهذا ما يعني بصورة عامة تكملة للاستثمارات الوطنية والحكومية منها الخاصة¹ اكتساب قدرة أكبر على الإنتاج مع تخفيض تكاليف لبعض الاستثمارات المحلية لتوفير بعض مستلزمات الإنتاج.

- يعتبر الاستثمار الأجنبي وسيلة نقل التكنولوجيا وبهذا يتم إقامة مشاريع استثمارية ذات مستوى فني متقدم، ومن جهة أخرى اكتساب تقنيات جديدة للإنتاج. وكذا المعارف التكنولوجية الأخرى مما يؤدي إلى خلق قيمة مضافة أكبر.

- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق المنافع الاجتماعية من خلال قيام المستثمر الأجنبي بتعبيد الطرقات المؤدية إلى مشروعه وتوصيل شبكات المياه، الصرف الصحي، الكهرباء... الخ - المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات.

- جلب العمالة المؤهلة وكذا المستثمرين الكبار يسمح بالتنظيم العلمي للعمل وعلاقاته أيضا وكذا الفعالية الاقتصادية مما يؤدي هذا كله إلى حلول الاستفادة من الطرف المعتمد وتقنيات السير الفعال. - خلق مناصب شغل جديدة مما يؤدي إلى التقليل من حدة البطالة، كما تعمل على تنمية وإستغلال الموارد البشرية في الدول النامية.

2- إيجابيات الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول القائمة به:

تتمثل إيجابيات الاستثمار الأجنبي بالنسبة للدول القائمة به في النقاط التالية²:

¹ حميد الجميل، دراسات في العلاقات الاقتصادية الدولية، أكاديمية الدراسات العليا، ط 1، طرابلس، ليبيا، ص 385

² . هوشيار معروف، المرجع السابق، ص 386

الفصل الأول.....الإطار النظري للتطور المالي والاستثمار الأجنبي المباشر

- يضمن دخول رؤوس الأموال على المدى المتوسط والطويل وذلك في صيغة مجموع الأرباح المحققة في الدول المضيفة والتي يتم تحويلها إلى الدول المصدرة له.
- يساهم أيضا في تحسين ميزان المدفوعات للدول.
- إستغلال المواد الأولية المتوفرة في الدول المضيفة له وخاصة منها الدول النامية و من ثم ضمان التموين وتغطية الحاجة في هذا السياق خدمة لاقتصادياتها.
- استغلال اليد العاملة الرخيصة بدلا من اليد العاملة ذات تكلفة (الأجور والرواتب) في الدول القائمة به.
- إستغلال المناخ الطبيعي للإنتاج إلى جانب استغلال فرصة سعة الأسواق التابعة للدول له، أين سيتم إحتكارها والسيطرة عليها لغياب المنافسة المحلية في المدى القصير والمتوسط الشيء الذي تجسده الشركات متعددة الجنسيات.
- الحصول على الامتيازات الإغرائية التي تقدمها الدول المضيفة التي تمتلك الموارد المالية، أو القروض مسيرة... إلخ. وهذا ما يسمح بتذليل العراقيل ومختلف العقبات التي قد تعيق تجسيد الإستثمار.

ثانيا: سلبيات الإستثمار الأجنبي المباشر:

- في مقابل الإيجابيات هناك عدة سلبيات التي قد تعيق كل من الدول المصدرة والمضيفة للإستثمار.

1- سلبيات الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة

- تمثل سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة فيما يلي:¹
- عندما يصل الإستثمار الأجنبي المباشر تقريبا إلى مرحلة التصنيع يصاحبها تحويل الموارد المالية المحلية، في الخارج، بالإضافة إلى الاستنزاف الحقيقي لإحتياجات العملة الأجنبية.
- تركز نشاط معظم الشركات الإستثمارية في مجال التفجير وتداول السلع والخدمات دون أي تطور يذكر في المجالات الأخرى. ويعود السبب إلى البحث عن الربح الكبير مما يؤدي إلى عدم مشاركة الشركات الإستثمارية الأجنبية في إقامة المشاريع التنموية الحقيقية.

¹ صقر عمر، العولمة وقضايا الاقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، ط 2، مصر، 2003، ص 23

الفصل الأول.....الإطار النظري للتطور المالي والاستثمار الأجنبي المباشر

- تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة قد يؤدي إلى عرقلة الصناعات المحلية. وربما صرامتها من عمليات التصنيع الجديدة، ومن ثم بلوغ مستوى الإحتكار من قبل المستثمرين الجانب.
 - المعارف التكنولوجية التي تصاحب الإستثمار الأجنبي المباشر أحيانا لا تلائم ظروف الدول المضيفة من حيث المستلزمات والمواصفات.
 - التأثيرا السلبية للإستثمارات الأجنبية المباشرة على السياسة العامة للدول المضيفة له من حيث المساس بالسيادة الوطنية والخضوع لضغوطات الحكومات الأجنبية مما يؤدي إلى الإنقاص من الإستغلال الإقتصادي والسياسي، خطر المراقبة الأجنبية في إقتصاديات الدول المضيفة للإستثمار الأجنبي المباشر وخطر توسعها لتصل إلى المجالات الأخرى غير الإقتصادية ومن بينها المجالات الإجتماعية والثقافية وربما حتى السياسية أحيانا¹.
- 2- سلبيات الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول القائمة به:**
- يمكن ذكر سلبيات الاستثمار المباشر بالنسبة للدول القائمة به كالاتي:
- القيود الهامة المحتمل فرضها من طرف الدول المضيفة والتي تعني في مجملها عمليات التوظيف أو التصدير أو عند تحويل الأرباح منها و إلى الدول الأصلية المصدرة للإستثمار الأجنبي.
 - في المدى المتوسط وبسبب خروج تدفقات رؤوس الموال الصادرة من الدول الأصلية لها إلى الدول المضيفة يسجل هناك التأثير السلبي على ميزان مدفوعاتها.
 - الأخطار غير التجارية والمتعلقة بالتصفية الضرورية أو الجبرية، عمليات المصادرة، والتأميم والتي تنجم من فعل إما عدم الإستقرار السياسي أو السياسة المعادية وذلك في الدول المضيفة له.
 - مما سبق يمكن القول بان الإستثمار الأجنبي لديه مجموعة من السلبيات.
 - الأمر الذي يدفع بأطرافه إلى ضرورة إتخاذ التدابير الأكثر فعالية من أجل الإستفادة من مزاياه والتخفيف قدر الإمكان من عيوبه.

¹ حميد الجميل، مرجع سبق ذكره، ص 387

الفصل الأول.....الإطار النظري للتطور المالي والاستثمار الأجنبي المباشر

- من كل ما سبق نستخلص أن أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر تكمن في تمويل هذه الدول وذلك من خلال عوامل متعددة من شأنها أن تنشط سوق الأوراق المالية التي يترتب على نجاح مثل هذه الأسواق إجتناوب المزيد من هذه الإستثمارات التي تتوقف على إستقرار المتغيرات الإقتصادية السابقة الذكر و خاصة إستقرار أسعار الصرف ومدى تنظيم السوق والتنويع في الأدوات المستعملة فيه¹

¹ - فريد النجار، مرجع سبق ذكره، ص 23

المبحث الثالث: علاقة التطور المالي للقطاع المصرفي بالاستثمار الاجنبي المباشر

يؤدي القطاع المصرفي دوراً رئيساً في تكوين الاموال، من خلال دور الوساطة ويسمى بنظام الدفع يؤدي القطاع المصرفي دوراً والذي يساعد الاقتصاد على تبادل السلع والخدمات مقابل الاموال أو الاصول المالية الاخرى، كما يوفر للأفراد الذين لديهم أموال إضافية يرغبون في ادخارها بدلا من البحث عن فرد يرغب في الإقتراض منهم ثم سدادها في وقت لاحق، وتساعد الذين يرغبون في اقتراض الاموال للذهاب مباشرة الى المصارف بدلا من محاولة العثور على شخص ما لإقراضهم نقداً.

المطلب الأول: العلاقة النظرية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والأداء المالي للبنوك التجارية:

إن العديد من النظم المصرفية في الأسواق الناشئة شهدت في السنوات الأخيرة تحولات عميقة نتيجة التحرر المالي ، وزيادة الانفتاح على تدفقات رؤوس الأموال الدولية والابتكارات التكنولوجية والمالية، وبين هذه التحولات وربما أكثرها أهمية وإثارة للجدل كان دخول المصارف الاجنبية¹.

حيث تقوم المصارف بتوسيع عملياتها دولياً عبر إنشاء فروع لها أو عبر تملك مصارف اجنبية. وقد شجعت العولمة وتحرير الأسواق المالية الدولية على تدويل النظم المصرفية، ويثير وجود المصارف الأجنبية في الأسواق المضيفة قضيتين الأولى : أثر هذا الوجود على القطاعات المصرفية المحلية، والثانية التفاوت في المنافسة والاختلاف في الأداء بين المصارف الأجنبية والمحلية.

بالنسبة للقضية الأولى، فقد يؤدي دخول المصارف الأجنبية إلى تحسين نوعية وتوافر الخدمات المالية في السوق المضيفة بزيادة المنافسة، وتمكين تطبيق أفضل التكنولوجيات والمهارات المصرفية الحديثة، وتشجيع تطوير الرقابة المصرفية والإطار القانوني، بالإضافة إلى فتح البلد على أسواق رأس المال الدولية².

كما أن زيادة وجود المصارف الأجنبية تولد ضغطاً تنافسياً يؤدي إلى تطوير الكفاءة لدى المصارف المحلية حيث أن دخول المصارف الأجنبية يحفز المصارف المحلية على تعزيز كفاءتها وزيادة في تنوع الخدمات المالية بغية الإحتفاظ بمحصتها في السوق. بالمقابل يثير دخول المصارف الأجنبية مخاوف

1 . حميد الجميل، مرجع سبق ذكره، ص 165.

2 . صقر عمر، العولمة وقضايا الاقتصادية معاصرة، مرجع سابق، ص 65.

الفصل الأول.....الإطار النظري للتطور المالي والاستثمار الأجنبي المباشر

من تأثيرات سلبية وخاصة في الأسواق الناشئة، حيث يُنظر الى عمليات التحرير المالية كمسبب محتمل لعدم الاستقرار المالي (Destabilization)، وحيث إن المصارف المحلية الأقل كفاءة قد لا تستطيع مقاومة الضغوط التنافسية ما قد يؤدي الى إفلاسها، وبالنسبة لتأثير دخول المصارف الأجنبية على المصارف المحلية، فيمكن إبراز النقاط التالية:

1- قد يحفز وجود المصارف الأجنبية المصارف المحلية على تخفيض التكاليف، وزيادة الكفاءة وتنوع الخدمات المالية وتحسين نوعيتها وبالمقابل فإن زيادة المنافسة تؤدي إلى تخفيض هوامش الفائدة والأرباح.

2- استحداث خدمات مصرفية جديدة يحفز المصارف المحلية على تطوير خدماتها وتحسين كفاءة الوساطة المالية، واعتماد تقنيات مصرفية حديثة¹.

3- قد تساعد المصارف الأجنبية على تحسين إدارة المصارف المحلية لا سيما في حال مشاركة المصارف الأجنبية مباشرة في إدارة مصرف محلي، وينعكس ذلك بشكل خاص في تحسين الرقابة.

4- زيادة جودة الرأسمال البشري في النظام المصرفي المحلي، ففي البداية تعتمد المصارف الأجنبية على استقطاب مديري المصرف ذوي المهارات العالية للعمل في فروعها الخارجية، ومن ثم إلى تعليم الموظفين المحليين على النظم المصرفية الحديثة. وبالمحصلة تسهم زيادة كفاءة الرأسمال البشري المحلي في زيادة كفاءة النشاطات المصرفية المحلية وتخفيض التكاليف.

أما بالنسبة للاختلاف في أداء المصارف المحلية والأجنبية فهو نتيجة تطبيق استراتيجيات إدارية مختلفة.

فالاختلافات التنظيمية والهيكلية

وتوفر اقتصاديات الحجم والمجال (Scale and Scope Economies) ، وإختلاف في الأسواق التي تخدمها المصارف (Retail Corporate) ... تؤدي إلى فروق واختلاف واضح في التكلفة وبالتالي القدرة على المنافسة².

1 . هند ، منير أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال، المكتب العربي الحديث الطبعة الاولى ، الاسكندرية ، جمهورية مصر العربية، 1999، ص 25.

2 . حبر هشام ،المؤسسات المالية، منشورات جامعة القدس المفتوحة، ط2، عمان الاردن، 2004، ص 65.

الفصل الأول.....الإطار النظري للتطور المالي والاستثمار الأجنبي المباشر

وبالنسبة لإمكانية الحصول على التمويل، فيمكن أن توفر الشبكة الأم للمصرف الأجنبي لفرعها إمكانية الوصول إلى الأسواق المالية الدولية، والحصول على الأموال المنخفضة التكلفة والتي تنعكس على فوائد للفروع الأجنبية ومزايا في التكلفة. كما تتمتع المصارف الأجنبية بقدرة أفضل على التعامل مع الأزمات المالية لسهولة إمكانية رفع رأس المال وتأمين أموال في الأسواق المالية الدولية حيث قد تشكل القدرة على الوصول إلى مختلف أشكال التمويل الخارجي سبباً للبقاء خلال فترات الأزمات. وحتى عندما يتوقف التمويل عبر الودائع تستطيع المصارف الأجنبية الحصول على الدعم المالي من المصارف الأم، يُضاف إلى ذلك أن المصارف الأجنبية تستخدم تقنيات الإدارة المخاطر أكثر تعقيداً ونظاماً للضوابط الداخلية، ما يجعلها أقل عرضة إلى الصدمات. كما أن المصارف الأجنبية قد تكون أقل إمتثالاً إلى الضغوط السياسية لدعم تفضيلي للقطاعات أو العملاء، إلا أنه وبمقابل كل ذلك، قد يعيق افتقار إلمام المصرف الأجنبي بطبيعة وميزات الأسواق المحلية، وصعوبات تطبيق استراتيجية بلد هذا المصرف في الأسواق المحلية تطور المصرف الأجنبي وحتى قدرته على المنافسة¹.

وقد تناولت مجموعة كبيرة من الدراسات بصورة خاصة على أسواق البلدان المتقدمة أداء المصارف الأجنبية، ومحدداتها وكيفية اختلافها مع أداء المصارف المحلية (الوطنية). وقد وجدت أن الهيكلية التنظيمية الإدارية والمالية والخصائص المختلفة بين المصارف الأجنبية والمحلية من جهة، وتأثير مختلف العوامل الخارجية على هذه المصارف من جهة أخرى قد تؤدي إلى الاختلاف بين أداء هاتين الفئتين من المصارف.

ومن المثير للإهتمام دراسة أداء المصارف الأجنبية العاملة في البلدان النامية، وكيف يختلف عن أداء المصارف المحلية، بالإضافة إلى معرفة سبب عمل تلك المصارف بشكل مختلف كل ذلك قد يساعد على توضيح الظروف اللازمة للدخول الناجح إلى المصارف "المتعددة الجنسية" في الأسواق الناشئة وكذلك المساعدة في وضع إطار تنظيمي رقابي لدخول وتوسع المصارف الأجنبية.

1. حماد ، طارق، التحليل المالي، الدار الجامعية، ط2، جمهورية مصر العربية ، 2006، ث 98.

المطلب الثاني: اثر العولمة على المنشآت المالية والمصرفية:

شهدت بيئة الاعمال المالية والمصرفية العالمية خلال العقدين الماضيين متغيرات عديدة وهي عولمة الاعمال المالية والمصرفية ، والتطورات في مجال تمويل المنشآت، وظهور العديد من الخدمات المصرفية الجديدة.

اذ ان انضمام الدول الى منظمة التجارة الدولية WTO يترتب آثاراً ايجابية على تجارة الخدمات المالية للمنشآت المالية والمصرفية، ومن اهمها زيادة كفاءة وفاعلية الاسواق المالية المحلية والاقليمية وجذب الاستثمارات الخارجية اليها وبالتالي القيام بأعمال الصيرفة الشاملة والنفاد الى أسواق التمويل الدولية، وفي ظل ذلك لابد للمصارف أن تمتلك نظاماً مالية وحاسوبية، للمراقبة على مواصفات منتوجاتها وعملياتها المطلوبة بالشكل الذي يستوفي متطلبات السوق العالمية ويلبي رغبات الزبائن¹.

وفي خضم التطورات المتسارعة في مجال التكنولوجيا ونظم المعلومات والاتصالات فإن ذلك سوف يشكل تحدياً كبيراً امام هذه المنشآت، وفي الوقت ذاته يعد فرصة سانحة أمام المنشآت لإحداث تغييرات جذرية في الصناعة المالية والمصرفية (اتحاد المصارف العربية 1998، ص 97)، كما أن إزالة الحواجز والقيود التي تشهدها بيئة الأعمال المصرفية سهلت عملية تدفق رؤوس الأموال ، وحرية ممارسة المنشآت لكافة النشاطات فضلاً عن ذلك فإن إزالة هذه الحواجز والقيود شهدت تطوراً في صيغ واساليب تمويل هذه المنشآت : سواء فيما يتعلق بنوعية الادوات المستخدمة في التمويل او استحداث خدمات مصرفية جديدة².

كما شكلت مقررات لجنة بازل المنبثقة عن لجنة الرقابة المصرفية الدولية نقطة انطلاق للتأكيد على ملاءة رأس المال، والتأكيد على كفاية المصرف ، بوصفها ركناً أساسياً في الصيرفة ، فضلاً عن التنسيق وتوحيد نظم الرقابة في هذا المجال بما يؤدي الى تثبيت واستقرار النظام المصرفي العالمي والمساعدة على تنظيم عمليات الرقابة على معايير رأس المال في المصارف وجعلها أكثر واقعية.

1 . حامد ، طارق، تقييم أداء المصارف التجارية، الدار الجامعية، الطبعة الاولى، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2001، ص 69.

2 . طارق ، محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الاساليب والادوات والاستخدامات العملية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان ، الاردن، 2006، ص 45.

في مقابل ذلك فإن الأثر الإيجابي الذي تتركه تطورات المتغيرات البيئية في بيئة الأعمال المالية والمصرفية، تقابله آثار سلبية على هذه المنشآت ومنها:

1- إن تحرير الخدمات المالية والمصرفية يؤدي الى خلق نوع من المنافسة غير المتكافئة مع المصارف الأجنبية الأم او الفروع الأجنبية العامة على المستوى المحلي . إذ إن المصارف الوطنية المحلية غير مهيأة لمواجهة هذه المنافسة نظراً لصغر حجمها وتواضع خدماتها بالمقارنة بالمصارف الأجنبية.¹

2- أيضاً فإن تواجد المصارف الأجنبية في الدول غير المهيأة للمنافسة يجعلها تعمل على تحريك الاموال لمصلحتها، مما يؤدي ذا ذلك الى نفاذ النقد الأجنبي المتاح في هذه الدول، كما أن هذا النقد قد يستخدم الأغراض المضاربة بدل الاستثمار .

تحرير الخدمات المالية يعطي الفرصة للمصارف الأجنبية لتقديم خدماتها في السوق المحلية ، وذلك فد يرتب اشكالاً ضارة من المنافسة على سياسات التنمية وعلى السياسات النقدية والائتمانية يؤدي تحرير الخدمات المالية والمصرفية إلى تقليل دعم الصناعات الناشئة من المنشآت المالية الوطنية ، مما يرتب ذلك ضرراً بالنظام المصرفي المحلي لتشجيع اهداف التنمية.

3- قد تعمل المصارف الأجنبية على الاحتكار لبعض التسهيلات المتطورة ، نظراً لخبرتها الواسعة في هذه المجالات.

¹ . الحسيني، فلاح ، الدوري مؤيد، إدارة البنوك ، مدخل كمي واستراتيجي معاصر ، دار وائل للنشر والتوزيع ، ط2 ، عمان ، الاردن. 2004، ص58.

خلاصة الفصل:

تناولت في هذا الفصل إن اثر التطور المالي لقطاع المصرفي وهو موضوع يكتسي أهمية كبرى في التوجهات الاقتصادية للدول المتقدمة والنامية بما فيها الجزائر التي تبنت سياسات الإصلاح الاقتصادي في نهاية القرن الماضي، بداعي رفع معدلات نموها الاقتصادي، ودلت نتائج الدراسة على وجود أثر موجب ومعنوي لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والذي يتطابق مع نظرية النمو في أهمية تراكم رأس المال بالنسبة للنمو وهو ما توصلت إليه دراسة صندوق النقد الدولي حول محددات النمو الاقتصادي في الجزائر سنة 2013، إلا أن الأثر كان محدودا نظرا لضعف معدلات تدفقات رأس المال الأجنبي بالمقارنة بحجم التدفقات العالمية، إضافة إلى التباين الموجود في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف القطاعات الإنتاجية وتركزه بشكل كبير في القطاعات الهيدروكربونية، ومن اجل تحقيق الأهداف الإنمائية هناك حاجة إلى تحسين مناخ الاستثمار وتبني سياسات مرنة في التعامل مع الشركاء الأجانب، ورفع أداء بعض القطاعات الحيوية بما يتماشى والتطورات اتجاه الاستثمارات الخارجية.

الفصل الثاني:

دراسة حالة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

خلال الفترة (1990-2020)

تمهيد:

من خلال هذا الفصل سنحاول التطرق إلى تأثير التطور المالي علي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وذلك بمحاولة تحديد طبيعة العلاقة التي تربط بين هذان المتغيران من خلال إجراء دراسة تحليلية وبغية الوصول إلى ذلك استخدمت الدراسة بيانات سنوية خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2020 وهذا ما سنتطرق إليه في المبحث الثاني.

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تحتل الجزائر موقعا جغرافيا استراتيجيا، كما تمتلك ثروات طبيعية معتبرة ومختلفة تؤهلها لأن تكون قطب استثماري كبير، كما قامت الحكومة الجزائرية بالعديد من الإصلاحات وسن العديد من التشريعات بهدف توفير المناخ الاستثماري المناسب لجذب مختلف الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا وان هذا ظل هذه المزايا لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يواجه العديد من المعوقات تقف في وجه تحقيقه لأهداف التنمية. لذا سيتم من خلال هذا المحور التعريف بمزايا المناخ الاستثماري الجزائري وأهم معوقاته.

المطلب الأول: عرض الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر

وسيتم عرض الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر من خلال حصر قيمة التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، والتوزيع القطاعي لهذه التدفقات، وكذا أهم الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر.

أولا: تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر خلال الفترة: 2006-2020¹

يمكن توضيح حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر خلال الفترة 2006-2020 من خلال الجدول أدناه.

الجدول رقم (01) تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة مليون دولار	438	1196	1065	634	882	1081	1962

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة مليون دولار	438	1196	1065	634	882	1081	1962	

¹ . براق محمد، كروش نورالدين، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية ، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس ، الجزائر، 26/25 ماي، 2016، ص 10.

الفاصل الثاني.....أثر التطور المالي للقطاع المصرفي على والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المصدر: براق محمد، كروش نورالدين، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية، مداخلة مقدمة إطار الملتقى الدولي حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس الجزائر، 25/26/2016، ص 9

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه الضعف الذي يطبع قيمة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر، إذ بل أقصى قيمة له سنة 2008 بالغا عتبة 2,845 ، مليار دولار .وفي المقابل، لم يعرف حجم هذه الاستثمارات ثباتا خلال الفترة 2006-2020 إذ عرف عدة اضطرابات ما بين الانخفاض والارتفاع، ما يوحي بعدم فعالية الإجراءات المنتهجة لزيادة حجم هذه الاستثمارات والاستفادة من ميزاته .مقارنة مع دول الجوار والدول العربية، بل حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر ما قيمته 2,66 مليار دولار، أي ما نسبته 3,5% من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية، حيث بلغت في المغرب في سنة 2013 ما قيمته 3,4 مليار دينار وفي مصر ما قيمته 5,6 مليار دولار.

حسب تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD فقد نجحت الجزائر في عام 2006 في جذب استثمارات أجنبية مباشرة قيمتها 1488 مليار دولار ، تمثل نسبة 3.4 % من الإجمالي العربي لنفس السنة، كما بلغت أرصدة الاستثمارات الأجنبية الواردة غلى الجزائر في نفس السنة 26.8 مليار دولار والتي تمثل نسبة 3.6 % من الإجمالي العربي في نفس الفترة. ثانيا: الاستثمارات الواردة إلى الجزائر في الفترة ما بين جانفي 2003 وماي 2020 حسب التوزيع القطاعي¹ :

استهدفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر لهذه الفترة القطاعات التالية : الفحم والنفط والغاز، المعادن، العقارات، المواد الكيميائية، الفنادق والسياحة، المنسوجات والتخزين،

¹ . كزغلي أسماء، قلال مرمي، تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر كآلية لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر وتحقيق التنمية الاقتصادية، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول الاستثمارات الاجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس ، الجزائر، 2016، ص09.

الفاصل الثاني.....أثر التطور المالي للقطاع المصرفي على والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

البناء ومواد البناء، خدمات الأعمال، صناعة المعدات الأساسية للسيارات، المنسوجات والتخزين، لكن تركزت في القطاعات الخمسة التالية:

✓ **قطاع المعادن:** بلغ عدد الشركات في هذا القطاع 17 شركة قامت بتنفيذ 21 مشروع بتكلفة قدرها أكثر من 14مليار دولار بنسبة 21.1 % من الإجمالي، وساهمت في توفير حوالي 16500 وظيفة.

✓ **قطاع الفحم والنفط والغاز:** حيث بلغ عدد الشركات في هذا القطاع 22 شركة قامت بتنفيذ 28 مشروع بتكلفة قدرها أكثر من 19 مليار دولار بنسبة 28.1 % من الإجمالي، وساهمت في توفير حوالي 6500 وظيفة.

✓ **قطاع العقارات:** بلغ عدد الشركات في هذا القطاع 14 شركة قامت بتنفيذ 19 مشروع بتكلفة قدرها أكثر من 13 مليار دولار بنسبة حوالي 20 % من الإجمالي، وساهمت في توفير أكثر 14000 وظيفة.

✓ **قطاع المواد الكيميائية:** بلغ عدد الشركات في هذا القطاع 12 شركة قامت بتنفيذ 14 مشروع بتكلفة قدرها أكثر من 7 مليار دولار بنسبة حوالي 11 % من الإجمالي، وساهمت في توفير أكثر 3800 وظيفة.

✓ **قطاع الفنادق والسياحة:** بلغ عدد الشركات في هذا القطاع 08 شركة قامت بتنفيذ 12 مشروع بتكلفة قدرها أكثر من 2.6 مليار دولار بنسبة حوالي 04 % من الإجمالي، وساهمت في توفير أكثر 58000 وظيفة.

ثالثا: أهم الشركات المستثمرة في الجزائر للفترة ما بين جانفي 2003 وماي¹ 2020

تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء الأجنبية والعربية، وتصدرت شركة الإمارات للاستثمار الأجنبي Emirate International Investment Company قائمة أهم عشر شركات مستثمرة في الجزائر لهذه الفترة، حيث بلغت تكلفة استثمارها 5 ملايين دولار ساهمت في خلق 3000 منصب

¹ . كزغلي أسماء، مرجع سابق، ص 10.

عمل، بينما احتلت الشركة الفيتنامية للنفط والغاز Petrovietnam المرتبة الثانية بتكلفة استثمارية قدرها حوالي 4.7 مليار دولار ساهمت في توفير ما يقارب 2000 منصب عمل، فيما احتلت الشركة الاسبانية Repsol SA التي تعتبر من شركات النفط والغاز الرائدة في العالم المرتبة الثالثة بتكلفة استثمارية قدرها حوالي 3.5 مليار دولار ساهمت في خلق 839 منصب عمل، وتعتبر هذه الشركة الجزائرية واحدة من اهم المناطق بعد نجاح نشاطها الاستكشافي فيها.

المطلب الثاني: حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تمثل الحوافز مجموع السياسات التي تمكن المشروع الأجنبي من تحقيق أكبر معدل لأرباح وتحقيق أعلى معدلات الإنتاج والنمو وعليه منحت الحكومة الجزائرية للمستثمر الأجنبي ضمن المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 مجموعة من الحوافز والامتيازات منها ما هو متعلق بالنظام العام ومنها ما هو متعلق بالنظام الخاص.

أولاً: الحوافز المتعلقة بالنظام العام

تقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على المراحل الأولى لإنجاز المشروع وبداية تشغيله.

1. مرحلة الانجاز: يستفيد المستثمرون من امتيازات طيلة ثلاثة سنوات، والتي يمكن تمديدتها بقرار من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وتتمثل هذه الامتيازات فيما يلي:

- ✓ الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بالنسبة لجميع المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار.
- ✓ تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة تقدر 05 % تخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.
- ✓ إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري.
- ✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي توظف مباشرة في انجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو محلية، عندما تكون هذه السلع موجهة لإنجاز عمليات تخضع للرسم على القيمة المضافة.

✓ تطبيق نسبة منخفضة تقدر 3% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

2. مرحلة الشروع في الاستغلال

حسب ما نصت عليه المادتين 18 و 19 من نفس المرسوم يستفيد المستثمر من امتيازات في هذه المرحلة، تتمثل فيما يلي:

✓ الإعفاء طيلة فترة أداها سنتان وأقصاها خمسة سنوات من الضريبة على أرباح الشركة، الدفع الجزائي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري.

✓ تطبيق نسبة منخفضة على الأرباح التي يعاد استثمارها بعد انقضاء فترة الإعفاء المحددة (الفترة المحددة أداها سنتان وأقصاها خمسة سنوات).

✓ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، الدفع الجزائي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري في حالة التصدير حسب رقم أعمال الصادرات بعد فترة النشاط.

✓ الاستفادة من نسبة اشتراكات أرباح العمل المقدرة 7% من رسم الأجور المدفوعة لجميع العمال طيلة فترة الإعفاء مع تحمل الدولة لفارق الاشتراكات المذكورة، وذلك تعويضا للنسبة المئوية التي حددها التسريع والتنظيم في مجال التنظيم الاجتماعي.

✓ استفادة المشتريات المحلية المودعة لدى الجمارك والخدمات المرتبطة الموجهة لتمويل المنتجات المعدة للتصدير من الإعفاء من الحقوق والرسوم.

ثانيا: الحوافز المتعلقة بالنظام الخاص

10 الصادر في 20 أكتوبر 1112 ، وذلك في إطار - أولى المشرع الجزائري أهمية لهذه الامتيازات من خلال المرسوم التشريعي 12 تدعيم اقتصاد السوق والمتمثلة في المناطق الخاصة والمناطق الحرة.

1. الحوافز المتعلقة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الصناعية الخاصة

وتتمثل هذه الحوافز في الامتيازات والإعفاءات الضريبية الموالية:

أ. مرحلة الإنجاز: يستفيد في هذه المرحلة المستثمر من نفس الامتيازات مرحلة الإنجاز في إطار النظام العام، كما يستفيد المستثمر حسب نص المادة 21 من القانون 93-12 من تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالنفقات المترتبة عن أشغال الهياكل القاعدية اللازمة لإنجاز الاستثمار بعد أن تقيمها الوكالة.

ب. مرحلة الشروع في الاستغلال: ويستفيد المستثمر الأجنبي من الإعفاءات الموالية:

✓ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، الدفع الجزائي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري طيلة فترة أدناها خمسة سنوات وأقصاها عشرة سنوات.

✓ إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليها طيلة مدة أدناها خمسة سنوات وأقصاها عشرة سنوات.

✓ تخفيض يقدر ب 50 من النسبة المحفظة لأرباح التي يعاد استثمارها في منطقة خاصة بعد فترة النشاط المنصوص عليها (أدناها خمسة سنوات وأقصاها 10 سنوات) من النظام الفعلي.

✓ في حالة التصدير الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، الدفع الجزائي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري حسب رقم أعمال الصادرات بعد فترة النشاط.

✓ تكفل الدولة جزئيا أو كليا بمساهمات أرباب العمل في النظام القانوني للضمان الاجتماعي برسم الأجور المدفوعة لجميع العمال طيلة خمسة سنوات قابلة للتتمديد بناء على قرار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

2. الخوافز المتعلقة بالاستثمارات في المناطق الصناعية الحرة

ويعرف التشريع الجزائري حسب المرسوم التنفيذي 320/94 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 المنطق الحرة على أنها منطقة فيها أنشطة صناعية وخدمات وأنشطة تجارية تقع في مساحات مضبوطة حدودها، قد تشمل على مطار أو ملك وطني أو تقع بالقرب من ميناء، مطار أو منطقة صناعية تمارس صلاحيات السلطة العمومية على المطارات والموانئ¹.

1. بورزامة جيلالي، بن امير خالد، مقومات نجاح المناطق الحرة الصناعية ودورها في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول العربية، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول الاستثمارات الاجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ص03.

جاءت فكرة إنشاء المناطق الصناعية الحرة في الجزائر في قانون الاستثمار رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، كما تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 94/320 بتاريخ 17 أكتوبر 1994 المتعلق بالمناطق الحرة لضبط الشروط العامة لإقامة وتسيير المناطق الحرة، حيث أجاز التشريع إنشاء المناطق على التراب الوطني لتتم فيها مختلف العمليات الاستيراد، التصدير، التخزين، التحويل وإعادة التصدير، أي القيام بمختلف الأنشطة التجارية والصناعية والخدماتية¹ كل ذلك في إطار تشجيع ورود الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر.

تعد العمليات التجارية بين المنطقة الحرة والمؤسسات الموجودة في التراب الوطني من عمليات التجارة الخارجية كما ورد في المادة 26 من القانون 93-12 وتستفيد الاستثمارات الواردة في هذا الإطار من الإعفاء من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي والشبه الجبائي والجمركي² باستثناء الأنشطة الموالية³ :

✓ مساهمات الاشتراكات في النظام القانوني للضمان الاجتماعي حسب المادة 28 من نفس المرسوم الحقوق.

✓ والرسوم المتعلقة بالسيارات السياحية غير المرتبطة بالاستغلال المباشر.

✓ يخضع العمال الأجانب لنظام الضريبة على الدخل الإجمالي بنسبة 20 % من مبل أجورهم.

بالنظر إلى النقائص التي عرفها القانون 93-12 بالإضافة إلى التطورات الاقتصادية المحلية والدولية جاء الأمر الرئاسي رقم 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار محل القانون 93-12 السابق الذكر. ويلاحظ أن هذا الأمر له نفس المرسوم التشريعي 93-12 بما يتعلق بنظرته إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، مع تبسيطه لبعض إجراءات الاستثمار والتوسيع في المجال المسموح بالاستثمار فيه

1 . بورزامة جيلالي، نفس المرجع، ص 17.

2 . منصورى الزين، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، جمل اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد، 02 الشلف، الجزائر، ص132.

3 . محمد سارة، الاستثمار الاجنبي في الجزائر: دراسة حالة أوراسكوم، مذكرة الماجستير، تخصص قانون الاعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010، ص25.

الفاصل الثاني.....أثر التطور المالي للقطاع المصرفي على والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الوطنيين والأجانب دون تمييز بينهم، بالإضافة إلى تقديم مزايا جديدة من بينها¹ :

✓ تخضع لأحكام الأمر 03-01 جميع الاستثمارات الوطنية الخاصة والعمومية والأجنبية، بينما كانت في السابق تخضع بطريقة غير مباشرة .

✓ كانت تشريعات الاستثمار السابقة تستثني المستثمر الوطني الخاص والمستثمر الأجنبي من الاستثمارات في النشاطات المخصصة للدولة والموصوفة بأنها استراتيجية.

✓ تكفل الدولة جزئياً أو كلياً بالمصاريف المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية للاستثمار.

✓ مضاعفة فترة الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات ومن الدفع الجزائي والرسم على النشاط المهني من خمسة إلى عشرة سنوات.

✓ تبسيط إجراءات التصريح بالاستثمار، حيث استبدل الشباك المركزي الوحيد للوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها والمتواجدة بالعاصمة فقط بالشباك اللامركزي الوحيد للوكالة الوطنية للاستثمار، التي لها تمثيل على المستوى المحلي (الولايات) ويمكنها فتح فروع في الخارج.

✓ إلغاء السجل التجاري ابتداء من 12 جوان 2016 على جميع حاملي الاستثمارات بما فيها الأجنبية المباشرة كوثيقة من ملف الحصول على امتيازات جبائية وشبه جبائية التي توفرها الوكالة الوطنية للاستثمار.

✓ تمديد فترة مقررات الإنجاز التي تمنحها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلى غير محددة، مما يعطي حرية أكبر للمستثمر الأجنبي لإكمال اقتناء معداته.

✓ إلغاء متابعة ملفات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من طرف المجلس الوطني للاستثمار ما لم يتجاوز مبلغ الاستثمار المصرح به 2000دج، وهذا في إطار الحصول على الامتيازات الضريبية وشبه الضريبية.

1 . عرقوب نبيلة، بوشة محمد، واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2016، ص10.

الفصل الثاني.....أثر التطور المالي للقطاع المصرفي على والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

✓ بالإضافة إلى هذه التحفيزات تتمتع الدولة الجزائرية بالعديد من المؤهلات التي تتيح فرص استثمارية متعددة، من أهمها:

✓ التنوع الكبير للموارد الطبيعية والموارد الأولية المتاحة ودرجة تنافسيتها العالمية.

✓ الوفرة النسبية للطاقة في الجزائر، من حيث الغاز الطبيعي والبتروول.

✓ الموقع الجغرافي المتميز المطل على الشريط الساحلي ، الذي يمتد على طول 1200 كلم

✓ التوزيع العمراني للتعاد السكاني الجزائري، حيث تمثل فئة الشباب 75 % .

✓ التمرکز المتميز للنشاط الانتاجي والصناعي والفلاحي بالقرب من الموانئ والمطارات ومراكز الشحن.

المطلب الثالث: ضمانات الاستثمار الأجنبي في الجزائر

وتتمثل ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في مجموعة الوسائل الكفيلة بحماية رأس المال والمعرفة والتكنولوجية ضد خطر الضياع أو الخسارة.

أولاً: حرية الاستثمار

ينص الأمر 06-08 في مادته الثالثة على أن الاستثمارات تنجز في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة، كما تستفيد هذه الاستثمارات بقوة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها. ولكي تستفيد هذه الاستثمارات من هذه المزايا يجب أن تخضع قبل إنجازها إلى تصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتصدير الاستثمار.

ثانياً: تثبيت النظام القانوني الخاص بالاستثمارات وتسيير الإجراءات

ويقصد بهذا تعهد الدولة بعدم تغيير الإطار التشريعي الذي يحكم الاستثمارات التي تتم في ظل إبرام عقود أو اتفاقيات استثمار، وهذا ما أكدته المادة 15 من الأمر 03-01 والتي تقضي بـ " بأن لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر إلا إذا طلب ذلك المستثمر صراحة"

أما فيما يتعلق بالاستثمارات التي تمثل أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني، فقد تعمد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب نص المادة 05 من الامر 08-06 بتقديم تسهيلات إدارية تتمثل فيما يلي :

● تسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالاستغلال في غضون 12 أيام.

كما نصت المادة 06 من الأمر 08-06 على إعطاء المستثمرين حق الطعن إذا ما رأوا أنهم لم يلقوا معاملة جيدة بشأن الاستفادة من المزايا السابقة الذكر من طرف هيئة أو إدارة مكلفة بتنفيذ هذا الأمر.

ثالثا: ضمان التحويل الحر لرأس المال وعائداته

منح المستثمر الأجنبي حق تحويل رأس ماله والعائدات الناجمة عنه حسب ما نصت عليه المادة 31 من الأمر 03-01 نصت هذه المادة على أنه تستفيد الاستثمارات المنجزة انطلاقا من مساهمة في رأس المال بواسطة عملة صعبة حرة التحويل يسعها بنك الجزائر بانتظام، ويتحقق من استيرادها قانونا من ضمان تحويل رأس مال المستثمر والعائدات الناجمة عنه . كما يشمل الضمان المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل أو التصفية حتى وإن كان المبل أكبر من رأس المال المستثمر في البداية.

رابعا: الالتزامات الدولية الناجمة عن فعل الاتفاقيات الدولية المبرمة

بهدف تأكيد الجزائر على رغبتها في توفير مناخ استثماري ملائم قامت بعبرام العديد من الاتفاقيات مع العديد من الدول، حيث وصلت عدد الاتفاقيات سنة 2013 في مجال الاستثمار 55 اتفاقية منها 47 اتفاقية ثنائية و 08 اتفاقيات دولية أخرى¹.

أ. الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف الخاصة بتشجيع و ضمان الاستثمار:

من بين هذه الاتفاقيات:

-الاتفاقية المغاربية المتعلقة بتشجيع و ضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي.

-الاتفاقية العربية المتعلقة باستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية.

¹ . المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤشرات حول عدد اتفاقيات الاستثمار الدولية العربية حتى نهاية، 2013، الكويت

-الاتفاقية الدولية الخاصة بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

ب. الاتفاقيات الدولية الثنائية الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار :وكمثال على ذلك الاتفاقية الجزائرية الإيرانية حول الحماية المتبادلة للاستثمارات.

المطلب الرابع: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بالرغم من مساعي الدولة الجزائرية لتطوير الاستثمار الأجنبي المباشر ودفعه في طريق تحقيق التنمية الاقتصادية، إلا انه لا يزال بعيدا عن تحقيق الأهداف المتوخاة منه بسبب العديد من الصعوبات والعراقيل التي يواجهها، والتي يمكن حصر أهمها فيما يلي:

أولا: المعوقات الاقتصادية

تتعدد المعوقات التي يواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يتعلق بالقطاع الاقتصادي الجزائري، ومن بينها¹ :

1. مشكل العقار الصناعي :ومن بين أهم الأمور المسببة لهذا المشكل ما يلي:

√ المضاربة الواسعة والمنظمة التي تمارسها بعض الأطراف مستخدمة آليات عدة كتحويل المساعدات المقدمة من طرف الدولة لفائدة الفئات الاجتماعية ذات الدخل الضعيف تمكينا لهم من البناء الذاتي أو تحويل جزء من الأراضي المخصصة للاستثمار وإدراجها بطرق غير قانونية ضمن قوائم المساحات المخصصة للبناء السكني.

√ الارتفاع الكبير لتكاليف الأراضي المخصصة بسبب احتساب تكاليف تهيئتها.

√ عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة مع نوع الأنشطة الاقتصادية المراد إقامتها.

√ ضعف كفاءة الهيئات والجهات المكلفة بتسيير وتنظيم العقار الصناعي، ومبرر ذلك أن 50 %

من إجمالي العقار الصناعي المتاح في الجزائر غير مستغل، ما يعني أن التكاليف المرتفعة للحصول عليه لا تبرر بندرتة وإنما بضعف كفاءة القائمين عليه.

¹ . ديبش أحمد، إشكالية التنمية والاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011، 416.

2. مشكل الاقتصاد غير الرسمي (الموازي) : تؤكد الإحصائيات بحسب وزارة التجارة أن مساحة السوق الموازية في الجزائر تبلغ 2.7 مليون متر مربع، ينشط فيها أكثر من 10 ألف متدخل، أي ما يعادل 12 % من مجموع التجار المسجلين في السجل التجاري .بالإضافة إلى سيطرة القطاع الموازي على ما يعادل 40 من الكتلة النقدية المتداولة في السوق، وهذه النسبة المرتفعة تؤكد عدم تحكم السلطات الاقتصادية في الظاهرة.

وللقطاع الموازي تأثيرات سلبية على ملائمة الأداء الاقتصادي وفرص نموه وتطوره، ومن ثم على حجم الاستثمار وشفافية المناخ الاستثماري الجزائري ودرجة استقطابيته.

ثانيا: مشكل التمويل

يعد تطور المستوى البنكي من أحد العوامل المحددة لتدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية إلى أي دولة، فضعف أدائه يشكل عائقا أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية ومنها المباشرة، ومن أهم أسباب ضعف أداء الجهاز البنكي الجزائري ما يلي:

√ ضعف مستوى التكوين الاقتصادي للقائمين على البنوك أو المشرفين عليها، وما ينتج عن ذلك من قصور تصوراتهم حول الابعاد الاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية لعمليات التمويل والاقتراض.

√ افتقار سوق الاقتراض الجزائرية إلى روح الحقيقية للسوق، ما يبقي العمليات الدائرة مجرد عمليات تحويل لأهموال تفتقر إلى الدافع والمبرر.

√ نقص التكنولوجيات الحديثة وعدم التحكم الجيد للمستعمل منها على مستوى الكثير من البنوك.

√ ثقل وتشعب الإجراءات الإدارية البيروقراطية المرافقة لطلب الإقتراض وطول المدة اللازمة انتظارها للحصول على الرد، الذي غالبا ما يكون سلبيا.

رابعا: مشكل الخصوصية والتمويل

حيث يعد هذا المشكل من الأسباب المحددة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية .وهذا ما يواجهه الاقتصاد الجزائري فبالإضافة إلى تأخر السلطات الجزائرية في إقرارها لتأسيس اقتصاد حقيقي وقوي

من خلال قيامها بعملية الخوصصة من خلال إصدار قانون الخوصصة سنة 1995 ، نجد عدم الفاعلية والتذبذب في تجسيدها .فعدم نجاح عملية الخوصصة ولد الكثير من المشاكل على حركية وأداء الاقتصاد الوطني ، كتقليص فرص الاستثمار والتوسع.

1. المعوقات الإدارية

ومن بين أهم المعوقات الإدارية التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ما يلي¹ :
√ مشكل الحصول على الموافقة : إذ تعتبر عملية الحصول على الموافقة عملية معقدة، بسبب طول مدة دراسة الملفات.

√ مشكل الحصول على التجهيزات : إن التجهيزات الضرورية واللازمة قد لا يتحصل عليها المستثمر في وقتها بسبب التأخيرات عن آجال تسليمها.

بالإضافة على مشكل الفساد، هذه الظاهرة التي تفتك بالاقتصاد والمجتمع الجزائري، ما يثير التخوف حول مستقبل الاقتصاد الجزائري وحول كونه أرضية مناسبة للاستثمار.

2. المعوقات الاجتماعية

كما لا تستثنى الظروف الاجتماعية في المساهمة في الحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، والتي يمكن ذكر أهمها فيما يلي² :

√ انخفاض الوعي الادخاري والاستثماري لدى أغلب أفراد المجتمع، وعدم وجود دراية لديهم فيما يتعلق بأوعية الإدخار المختلفة والبورصة ومجالات الاستثمار المختلفة.

√ ضعف السياسات التعليمية والتكوينية المنتهجة، لما لها من أثر بال على القوة العاملة المستخدمة في القطاعات الاقتصادية الصناعية والزراعية والخدماتية.

3. مشكل عدم وضوح النصوص التشريعية والتنظيمية

عدم وضوح النصوص القانونية والتشريعية الخاصة بالاستثمار وغياب اللوائح التفسيرية والتنفيذية التي تفصل في مضمون هذه القوانين والتشريعات يعد سببا للحد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة،

1 . ديبش أمحد، مرجع السابق، 415.

2 . ديبش أمحد، مرجع السابق، 420.

الفصل الثاني.....أثر التطور المالي للقطاع المصرفي على والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بالإضافة إلى عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى، لاسيما عدد من القطاعات التي لا تزال تعاني شبه جمود في مجال الإصلاح على غرار المنظومة المصرفية وحتى بعض القطاعات الصناعية.

المبحث الثاني: مساهمة تطور القطاع المصرفي على الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يقصد بمحددات الاستثمار مجمل الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمؤسسية وكذلك الإجراءات التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة ، وتعد الظروف السالفة الذكر عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض ومعظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة ، وترجم محصولها كعناصر جاذبة أو طاردة للاستثمار وتجدر الإشارة إلى أن درجة تأثير هذه العوامل على قرار المستثمر الأجنبي يختلف من دولة إلى أخرى ، ولا شك أن درجة تأثير العوامل المذكورة تظهر بصورة جلية عند المقارنة بين الدول المتقدمة والدول النامية¹.

إن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر تكون مرتبطة بأطرافه المختلفة، فتكون مرتبطة بالمستثمر الأجنبي أو الدولة الأم، ومن جهة أخرى تكون متعلقة بالظروف التي تميز الدول المضيفة، وذاك على النحو التالي:

أ- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للمستثمر الأجنبي:

وهي تلك المحددات التي تتعلق بالعوامل الخاصة بالشركات الأجنبية الراغبة في الاستثمار بالدول المضيفة.

وتتمثل أهم المحددات الراجعة للمستثمر الأجنبي فيما يلي:

1- العائد على الاستثمار في الدول المضيفة: يعتبر العائد على الاستثمار أحد أهم العوامل

الحاكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن المستثمر الأجنبي المباشر يتجه إلى الاستثمار

¹ نوري عبد محمّد، أثر الاستثمار الأجنبي FDI في مستقبل الاستثمار المحلي العربي، دراسة تحليلية لبعض دول الخليج العربي للمدة 1992-2010 ، مذكرة دكتوراه مشورة ، جامعة سانت كليمنتس ، 2012 ، ص 46

الفصل الثاني.....أثر التطور المالي للقطاع المصرفي على والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

خارج دولته توقعاً لمعدل عائد أعلى الاستثمار بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية وغير التجارية. مع الأخذ في الاعتبار باقي المحددات الأخرى الخاصة بمناخ الاستثمار والقدرة التنافسية¹.

2- تكاليف الإنتاج: يمثل انخفاض تكاليف الإنتاج عامل جذب للمستثمرين للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تستطيع من خلال إنتاجها الضخم الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم، وبما ينعكس ذلك في تخفيض تكاليف الإنتاج²، حيث يلعب انخفاض تكاليف الإنتاج بالنسبة للمستثمر الأجنبي دوراً هاماً في المحافظة على حجم مبيعاته، وعلى الميزة التنافسية لمنتجاته في الأسواق العالمية، كما أن حجم الشركة الكبير يعطيها دافع أكبر للاستثمار في الخارج.

3- القدرات التكنولوجية والإدارية: يمثل امتلاك الأجانب وخاصة الشركات متعددة الجنسيات للتكنولوجيات الحديثة نتيجة زيادة الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير، وامتلاكها للمهارات الإدارية الحديثة مقارنةً بمثيلاتها في السوق المحلي إلى زيادة قدرة تلك الشركات على استثمار تلك القدرات من خلال التوسع الخارجي.

ب- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للدولة الأم:

توصلت العديد من الدراسات التطبيقية إلى نتائج متباينة، تبين أن عوامل الطرد هي السبب في حدوث ونمو ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر. وأوضح "كوشلين" عام 1995 أن الشركات متعددة الجنسيات غالباً ما تستثمر في الدولة التي تعتمد على الدولة الأم في الاقتراض أو التصدير أو التكنولوجيا أو الواردات أو المساعدات بكافة أنواعها³.

ومن أهم العوامل التي تدفع إلى خروج الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الدولة الأم إلى الدول المضيفة ما يلي⁴:

✓ عدم استقرار الوضع الاقتصادي في الدولة الأم نتيجة انخفاض معدلات النمو وحالات الركود أو المنافسة التي تتعرض لها الشركات في الدولة الأم.

¹ بلال بوجمعة، مرجع سابق، ص17.

² عبد السلام أبوقحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الرابعة، مطبعة ومكتبة الإشعاع المصرية، 1998، ص32.

³ رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، القاهرة، 2002، ص125.

⁴ بلال بوجمعة، مرجع سابق، ص20.

✓ الاستقرار السياسي والأمني في الدولة الأم، الأمر الذي يدفع تلك الشركات إلى البحث عن أسواق أخرى تتسم بالاستقرار السياسي والأمني.

✓ عدم توفر المناخ الاستثماري المشجع على استثمار فائض الأموال في الدولة الأم. كما تتمثل أهم مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المصدرة له فيما يلي¹ :

- ضمان واستغلال اليد العاملة الرخيصة مقارنة باليد العاملة المرتفعة التكلفة في الدول القائمة به
- استغلال الموارد الأولية المتوفرة في الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة منها النامية، ومن ثم ضمان التموين وتغطية الحاجة في هذا السياق خدمة لاقتصادياتها.

ج- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدول المضيفة:

تسعى مختلف الدول، المتقدمة و النامية، إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر. و قد أصبحت تتنافس عليه حتى تلك الدول التي اتخذت موقفا معاديا لهذا النوع من الاستثمار خلال العقود السابقة - ستينيات و سبعينيات القرن العشرين - و يعود هذا إلى أسباب عديدة تتنوع بتنوع الدول و اختلاف أوضاعها خصوصا الاقتصادية منها². و يعتبر الاستثمار الأجنبي عاملا مهما في تنمية وتحديث الهيكل الصناعي للدول المضيفة، ويكون ذلك من خلال ما ينتج عن الشركات الأجنبية من تحفيز للقطاع الصناعي المحلي، سواء لعب هذا القطاع دور المورد لهذه الشركات أو كمنافس لها، أو يجعله منتجا لأسواق أخرى³.

لقد استنتجت بعض الدراسات مجموعة من العوامل والسياسات التي تؤثر على قرارات الاستثمار الخاص في الدول النامية , من أهمها المحددات الاقتصادية التي تشمل العديد من المؤشرات الاقتصادية الدالة على مستوى الاقتصاد الوطني. وتتمثل أهم هذه المحددات فيما يلي⁴ :

¹ أهدروق احمد ، دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي في المدى البعيد ، حالة الجزائر 1970-2012 ، المجلة الجزائرية للاقتصاد المالية ، العدد :02 : سبتمبر 2014 ، جامعة د . يحيى فارس بالمدينة، ص 88

² عبد الكريم بعداش ، الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005 ، رسالة دكتوراه منشورة ، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية 2007-2008 ، ص 56

³ فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ، 2004 ، ص 52

⁴ بلال بوجعة، مرجع سابق، ص 21.

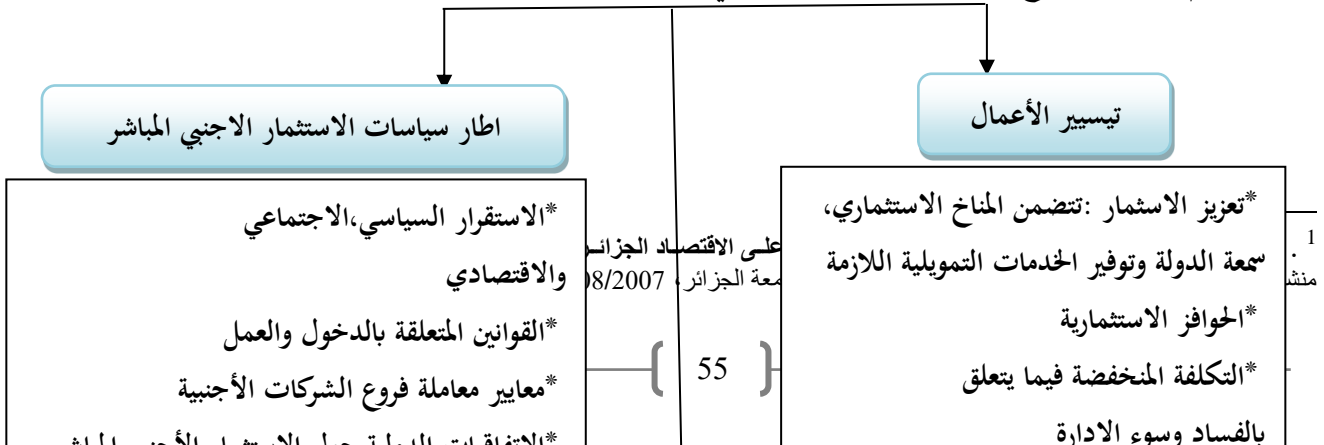
الفاصل الثاني.....أثر التطور المالي للقطاع المصرفي على والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

- تطور البنية التحتية بالدولة المضيفة، وتشمل البنى التحتية المادية الطرق والمطارات وخطط السكك الحديدية والاتصالات. وتكمن أهمية هذا العامل في أن وجود الاتصالات ذات الكفاءة العالية تمكن من سهولة وسرعة الاتصال بين فروع الشركات الأجنبية في الدولة المضيفة والمركز الرئيسي في الدولة الأم، كما أنها تسهل من عملية تبادل المعلومات والبيانات بين الفروع والمركز ومن المتوقع وجود علاقة إيجابية بين البيئة التحتية المتطورة للدولة المضيفة وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه الدول المضيفة. ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال عدد خطوط الهاتف، ونسبة مساهمة وسائل النقل والاتصالات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

- درجة انفتاح الاقتصاد القومي على العالم الخارجي، بحيث أنه كلما كانت درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي كبيرة، كلما كان الاقتصاد القومي جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر. ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال قياس نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج القومي، علاوة إلى التخفيضات في القيود التعريفية وغير التعريفية ودرجة تركيز الصادرات.

- تنامي القوة التنافسية للاقتصاد القومي: فكلما كان المركز التنافسي للصناعات التي تمتلك فيها الدولة ميزة تنافسية في حالة تحسن، كلما أدى ذلك إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. وذلك نتيجة ارتفاع عائد الاستثمار في تلك الصناعات. وهناك العديد من المقاييس المستخدمة في الاستدلال عن القوة التنافسية للاقتصاد القومي منها معدل نمو الصادرات، الرقم القياسي لأسعار الصادرات.¹

الشكل رقم (01) يوضح محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة



عوامل الكفاءة	عوامل الموارد	عوامل السوق
*تكلفة الأصول الموارد	*توفر الموارد	*حجم السوق
*كلفة المدخلات	الخام	*معدل نمو السوق
الأخرى	*عمالة غير	*امكانية الوصول
مثل النقل، الاتصالات،	ماهرة	إلى الأسواق
السلع الوسيطة		

UNCTAD (1998), World Investment Report : Trends and Determinants, Overview, New York and Geneva, p 91

هناك جملة من المحددات الأخرى تشمل عدة عوامل تعمل على جذب المزيد من تدفقا لاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة، منها التشريعات القانونية والمؤسسية والأنظمة المصرفية. بالإضافة إلى تميز النظام السياسي بالديمقراطية والاستقرار السياسي والأمني وغياب احتمالات الحروب. كما أن

الفاصل الثاني.....أثر التطور المالي للقطاع المصرفي على والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

زيادة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي تؤثر بشكل سلبي على زيادة هذا النوع من الاستثمار¹.

كما أن توفر الحوافز التمويلية والمالية ، والحوافز غير الضريبية وتتمثل في ما يلي :

✓ الحوافز التمويلية ومن أهم أشكالها الإعانات الحكومية لتغطية جزء من تكلفة رأس المال والإنتاج وتكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري، مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية.

✓ الحوافز المالية: وتتمثل في الحوافز الضريبية ومن أهم أشكالها، الإعفاءات الضريبية المؤقتة ، وإعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية وحوافز التصدير.

✓ الحوافز غير الضريبية: ومن أشكالها، تيسير الحصول على الأراضي والمباني والمرافق العامة، وضمان تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج.

المطلب الثاني : تحليل تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر

إن الجزائر وبفضل الثروات الطبيعية الهائلة والإمكانيات السياحية الضخمة التي تملكها ، تشكل منطقة جلب طبيعية للاستثمار الأجنبي المباشر ، في حين أن السياسات الاقتصادية وتسيير هذه الموارد لم يكن مجدي و غير كافي للوصول إلى إطار اقتصادي فعال لفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر و زيادة تدفقاته خاصة في القطاعات خارج قطاع المحروقات ، مما جعل الجزائر تتخبط في مشاكل عديدة . و في ما يلي سنحاول إعطاء صورة حول تطور و تحليل تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر و كذا التوزيع القطاعي و الجغرافي لها .

1- تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر

¹ مصطفى محمد عز العرب، الاستثمارات الأجنبية: دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسي، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الثالث عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، نوفمبر 1988، ص 3.

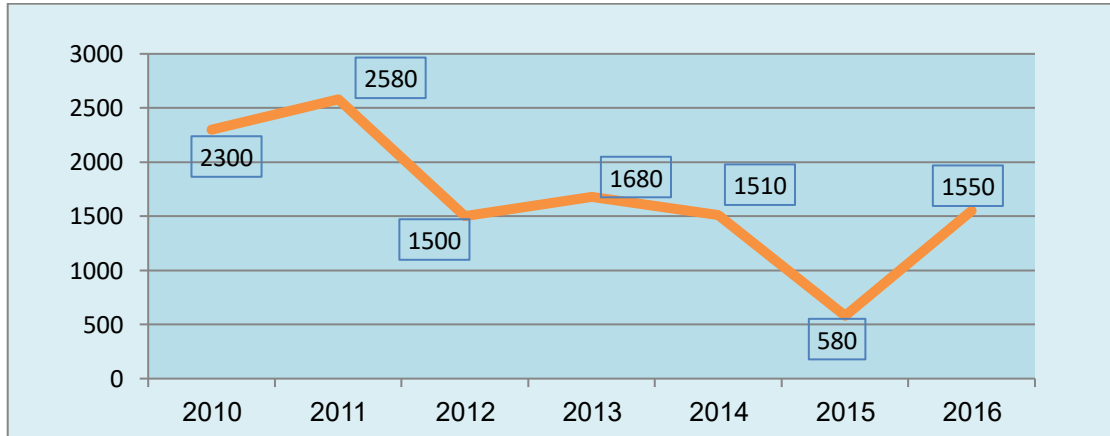
الفاصل الثاني.....أثر التطور المالي للقطاع المصرفي على والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

"تتميز الجزائر بعدة مزايا طبيعية، فهي ذات مساحة قدرها 2.381.741 كلم² تقع في وسط المغرب في الشمال الغربي من القارة الإفريقية يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط ، وتمتد جنوبا حتى أعماق الصحراء التي تملك منها الجزائر أكثر من 2.000.000 كلم² ، وهي ذات سواحل بحرية تمتد على 1200 كلم¹ . و لهذا فالجزائر تعتبر من أهم المواقع الإستراتيجية الجاذبة للاستثمارات الأجنبية ، هذه الأخيرة التي تؤثر من خلال تدفقاتها المخلفة على مختلف القطاعات و الاقتصاد الجزائري ككل.

يمكن توضيح تطور تدفقات الإستثمار الاجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر من طرف الشركات الأجنبية خلال الفترة (2010-2016). من خلال الشكل البياني رقم 3

الشكل رقم (02) يوضح تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الدول الجزائر

خلال الفترة 2010-2016



المصدر : تقرير الاستثمار في العالم 2017

قبل تحليل الشكل البياني يجب ان ننوه الى ان الجزائر شكلت منذ سنة 2002 منطقة جذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة لا سيما بعد الاصلاحات التي مست مختلف الجوانب خاصة الجانب التشريعي من خلال إصدار قانون 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار و الهادف الى تهيئة مناخ الاستثمار وإنشاء هيئات خاصة باستقبال و توجيه المستثمرين المحليين و الأجانب ، إلى جانب اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي سنة 2001 تمهيدا إلى الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، إضافة إلى

¹ أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة ، الطبعة الثانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993 ، ص 5

الفصل الثاني.....أثر التطور المالي للقطاع المصرفي على والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية الأمر الذي شجع المستثمرين الأجانب على الاستثمار في القطاع. و مما ساعد أيضا على تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ما يلي¹ :

- تحسن الأوضاع الأمنية بشكل كبير و تحقيق الاستقرار السياسي .
 - تحسن الأوضاع الاقتصادية و انخفاض حجم المديونية الخارجية و ارتفاع احتياطي الصرف.
 - ابرام عدة اتفاقيات في مجال تشجيع و حماية الاستثمار.
 - اعتماد برامج الإنعاش الاقتصادي و دعم النمو و فتح مجالات الاستثمار في كل القطاعات² .
- من خلال الشكل البياني -1- الملاحظ أن الفترة 2010-2012 شهدت تذبذبا في تدفقات الاستثمارات المباشرة، حيث سجلت أدنى قيمة لها خلال ذات الفترة سنة 2012 حيث تراجع الاستثمار من 2580 مليون دولار سنة 2011 إلى 1500 مليون دولار سنة 2012 ، نتيجة الأزمة الاقتصادية وكذا الفشل في تحسين جاذبية الاستثمار ورداءة مناخ الأعمال، لكن الملاحظ على هذه الفترة تأرجح بين الارتفاع والانخفاض ويمكن إرجاع هذه التحسينات إلى تحسن الوضع الأمني بالإضافة إلى تطور وتحسن بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية كما يعود التحسن إلى توسع اهتمام المستثمرين الأجانب ببعض القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات. و بالرغم من ذلك فقد صنفت الجزائر كرابع دولة عربية مستقبلية للاستثمارات الأجنبية المباشرة بقيمة 2.9 مليار دولار و بحصة 6.2% من إجمالي الاستثمارات الوافدة للدول العربية³، و يرجع ذلك إلى الآثار الايجابية لبرنامج دعم النمو الذي ركز معظمه على قطاع البناء و الأشغال العمومية.

في سنة 2014 سجلت التدفقات انخفاضا لتصل الى 1510 مليون دولار ليستمر الانخفاض حتى سنة 2015 مسجلة تدفق ب 580 مليون دولار. ليرتفع في نهاية 2016 الى ما

1

CUNCED, Examen de la politique d'investissement en Algérie, mars 2003. P 07.

(http://unctad.org/fr/docs/iteipc20039_fr.pdf). page consulté le 07/08/2015.

2. أو عيل نعيمة. واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر 1998-2005. رسالة ماجستير غير منشورة. نفوذ ومالية. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 04.

3. نشرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الاستثمارات الصناعية بالوطن العربي، الاستثمارات و الشراكة، المديرية العامة لليقظة الاستراتيجية و الدراسات الاقتصادية. و الإحصائية، العدد 29، 2013، ص 01

الفاصل الثاني.....أثر التطور المالي للقطاع المصرفي على والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يعادل 1550 مليون دولار. ويرجع سبب التقدم بصفة أساسية إلى الفرص الكبيرة التي خلقتها الجزائر، وإضفاء المزيد من الأطر التشريعية خاصة في مجالات الخدمات المالية والعقارية والاتصالات وخصخصتها

2- التوزيع القطاعي و الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

2-1 التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 2002-2016

ان الحديث عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر محكوم بمجمل الأوضاع و الظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العمليات الاستثمارية ، كالأوضاع و الظروف السياسية و الاقتصادي و الأمنية ، و لقد تمكنت الجزائر إلى حد ما من تحقيق نتائج جيدة في جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية خاصة في قطاع النقل و الخدمات بعد تحولها إلى اقتصاد السوق، و الجدول الموالي يبين توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب مخلف القطاعات للفترة 2002-2016 .

الجدول (02): توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب مخلف القطاعات للفترة 2002-2016

القطاع	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دينار	%
الزراعة	14	1.7	4373	0.2
البناء	137	16.67	77661	3.5
الصناعة	495	60.22	1783922	80.48
الصحة	6	0.73	13572	0.61
النقل	25	3.04	14820	0.67
السياحة	14	1.7	113772	5.13
الخدمات	130	15.82	119139	5.37
الاتصالات	1	0.1	89441	4.03
المجموع	822	100	221699	100

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، بيانات التصريح بالاستثمار لسنة

<http://www.andi.dz> 2016

يتضح من خلال الجدول أن الاستثمار الأجنبي يتركز في قطاع الصناعة حيث يسيطر على الحصة الأكبر من حيث عدد و قيمة المشاريع المنجزة ب 495 مشروع من إجمالي 822 مشروع و بقيمة

الفصل الثاني.....أثر التطور المالي للقطاع المصرفي على والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1783922 مليون دينار جزائري يليه قطاع البناء ب 137 مشروع أي ما يعادل 16.67 % من إجمالي المشاريع المنجزة على اعتبار أن هذان القطاعان يتميزان بمردودية عالية خاصة الاستثمار في مجال المحروقات.¹

اما قطاع الزراعة فلا يزال مهمشاً على الرغم مما تتوفر عليه الجزائر من إمكانيات في هذا المجال، ويرجع ذلك لضعف الحوافز في هذا القطاع حيث تبلغ قيمته 4373 مليون دينار ، كذلك من الملاحظ ضعف نسبة قطاع الصحة حيث تبلغ قيمته 13572 مليون دينار جزائري، وذلك لأنها محصورة في الصناعة الصيدلانية، بالإضافة إلى ذلك من الملاحظ ضعف قطاع السياحة (1.7%) على الرغم من الامكانيات السياحية الهامة التي تتمتع بها الجزائر، كذلك نسبة الاستثمار في الاتصالات (0.1%) وهذا راجع إلى قلة التحفيز مما يؤدي إلى عزوف المستثمرين على الاستثمار في هذا القطاع، مع الإشارة إلى أن أكثر القطاعات ازدهار من ناحية الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الفترة هو قطاع الصناعة، ومع ذلك فإن الاستثمارات الموجهة للقطاعات خارج المحروقات تعتبر دون طموحات الاقتصاد الجزائري بالنظر للفرص الموجودة فيها.

الشكل رقم (03) يوضح المشاريع الاستثمارية المصرحة بها سنة 2016 حسب الوكالة الوطنية

لتطوير الاستثمار

عدد المشاريع المصرح بها 7185
القيمة المالية 1839 مليار دينار

1 . أميرة حسب الله محمد. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية بمصر: الدار الجامعية، 2004 - 2005، ص19.



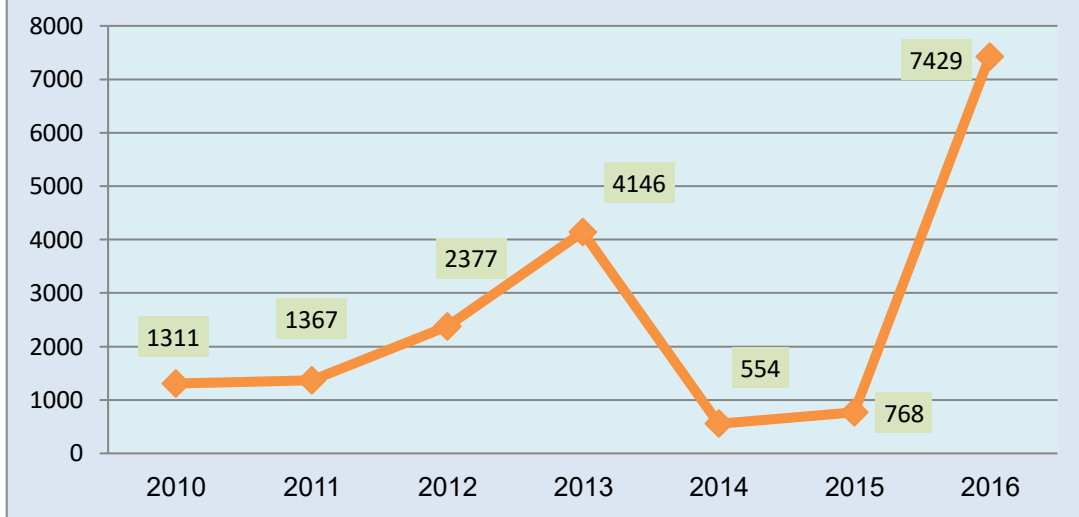
المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، بيانات التصريح بالاستثمار لسنة 2016 <http://www.andi.dz>
من خلال المخطط نلاحظ انه في نهاية سنة 2016 كانت الحصة الكبيرة للاستثمارات هي استثمارات محلية في حين لم تعدى الاستثمارات الأجنبية المباشرة 2.1% من إجمالي المشاريع المصرح بها حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار..و هذا ما يبين وضع السياسات التي تعتمد عليها الجزائر تحفيز و جذب المستثمرين الأجانب بالرغم من كل الإجراءات التحفيزية و قوانين الاستثمار التي أصبحت لا تخدم المستثمر الاجنبي.

2-2 التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

نظرا لمقومات الاستثمار في الجزائر فقد تعددت الدول المستثمرة فيها، سواء كانت دولا أجنبية أو عربية ، و حسب تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات سنة 2017 فقد جاءت المشاريع الاستثمارية الأجنبية الجديدة خلال الفترة 2010-2016 بالمليون دولار في المنحنى -2-.

شكل رقم (04) يوضح تطور المشاريع الاستثمارية الأجنبية الجديدة خلال الفترة 2010-2016 (مليون دولار)

الفاصل الثاني.....أثر التطور المالي للقطاع المصرفي على والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر



المصدر : من إعداد الباحثين استنادا إلى : تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات. 2017 ، ص

61

الملاحظ من خلال المنحنى -2- أن المشاريع الاستثمارية الأجنبية الجديدة خلال الفترة 2010-2016 مر بعدة مراحل متذبذبة ، فبداية بالمرحلة 2010-2013 حيث شهدت زيادات متتالية في قيم المشاريع الاستثمارية الأجنبية الجديدة بمعدل 30% . و في السنة الموالية 2014 شهد انخفاض بنسبة 75.7%، و تأتي المرحلة 2014-2016 لتشهد ارتفاعا في قيمة المشاريع الاستثمارية الأجنبية الجديدة بنسبة 78.5% . ويرجع سبب هذه الزيادات إلى المناخ الاستثماري الذي زاد فرص الجزائر لخلق و استيعاب مشاريع جديدة ، بالإضافة إلى سياسات الدولة التي مست الأطر التشريعية خاصة في مجالات الخدمات المالية والعقارية والاتصالات .

أما فيما يخص أهم الدول المستثمرة في الجزائر و حسب تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات سنة 2017 (الجدول -2-) ، فقد احتلت الصين الحصة الكبيرة للمشاريع بنسبة 46.14 % و بمجموع 6 شركات تأتي في مقدمتها شركة " **China State**

Construction Engineering Corporation " ، تليها سنغافورة بنسبة 42.41% و بمجموع 6 شركات تأتي في مقدمتها شركة " **Indorama** " . و تعتبر الصين و

سنغافورة من بين أهم الدول المستثمرة في الجزائر بتكلفة 3509 مليون دولار و 3151 مليون دولار على التوالي . تليها كل من اسبانيا بنسبة 14.71 % و بمجموع 8 شركات تأتي في مقدمتها

شركة "Grupo Ortiz Construcción y Servicios Del"

"Mediterraneo"، و قطر بنسبة 14.07 % بمجموع شركتان تأتي في مقدمتهما شركة "Qatar Petroleum (QP)". و حسب نفس التقرير فقد جاءت دول اسيا و المحيط الهدي في مقدمة الدول المستثمرة في الجزائر بنسبة 45.5 % تليها كل من دول ارويا الغربية و دول الشرق الأوسط بنسبة 24 % و 16 % على التوالي.

الجدول (03) أهم الدول المستثمرة في الجزائر في الفترة 2012-2016

الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات	عدد الشركات
الصين	3509	6	6
سافورة	3151	3	1
اسبانيا	2247	8	4
قطر	2150	2	2
تركيا	1598	2	2
المانيا	380	7	7
جنوب افريقيا	350	1	1
سويسرا	293	3	3
فرنسا	268	10	8
المملكة المتحدة	234	4	3
أخرى	1093	31	31
المجموع	15273	77	68

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى : تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات سنة 2017 ، ص 61 .

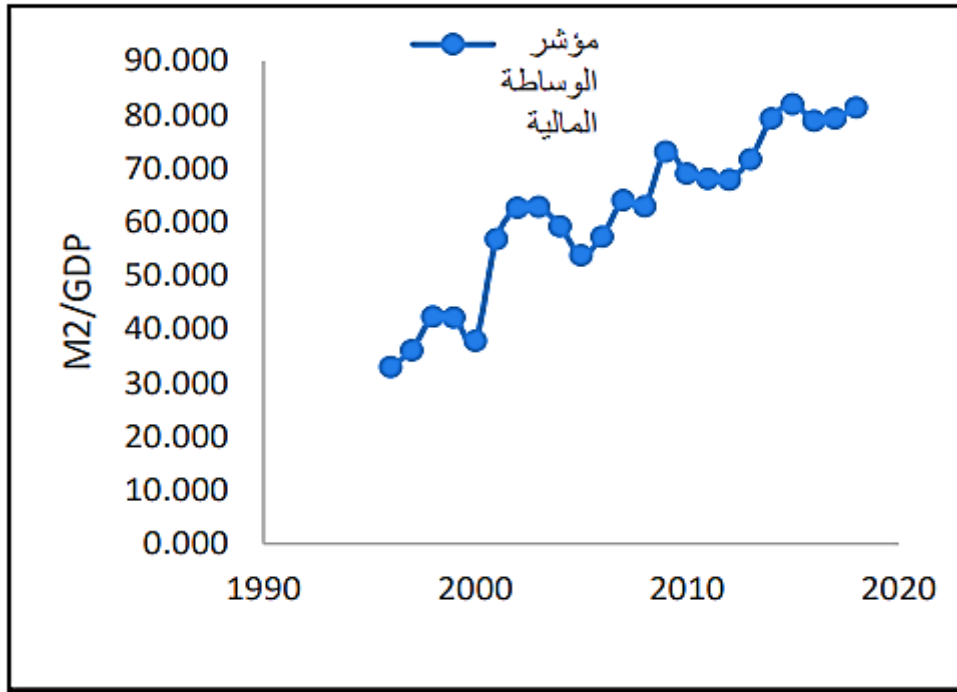
المبحث الثالث: التطور المالي للقطاع المصرفي واثره على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر .

الفصل الثاني.....أثر التطور المالي للقطاع المصرفي على والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يمكن توضيح واقع التطور المالي والاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر من خلال الاعتماد على بعض المؤشرات الكمية الموضحة فيما يلي:

واقع التطور المالي في الجزائر خلال الفترة 1996 - 2018 يمكن التعرف على واقع التورر المالي في الجزائر من خلال بعض مؤشرات قياسه المتمثلة فيما يلي:

مؤشر حجم الوساطة المالي M2/GDP يمكن توضيح ترور هذا المؤشر من خلال الشكل الموالي الشكل رقم 06 تطور حجم الوساطة المالية خلال الفترة 1996



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر للفترة 2018/1997

يتبين من الشكل السابق ان مؤشر M/2GDP / قد عرف تطور مستمر خلال الفترة 1996 ، -2018 وتحتله بعض الانخفاضات في بعض السنوات نتيجة الظروف الاقتصادية والمالية التي شهدتها الجزائر ، حيث قدر متوسط هذا المؤشر خلال الفترة 1997-1999 بـ: 38.41% لشهد بعدها ارتفاع تزامن مع اتباع سياسة دعم النمو، حيث قدر متوسط هذا المؤشر خلال الفترة 2000-2018 بـ 66.76% وهو ما يعكس مدى اعتماد الاقتصاد الجزائري على خدمات الوساطة المالية والنظام البنكي في تمويل النشاط الاقتصادي وضعف حجم ونشاط السوق المالي¹.

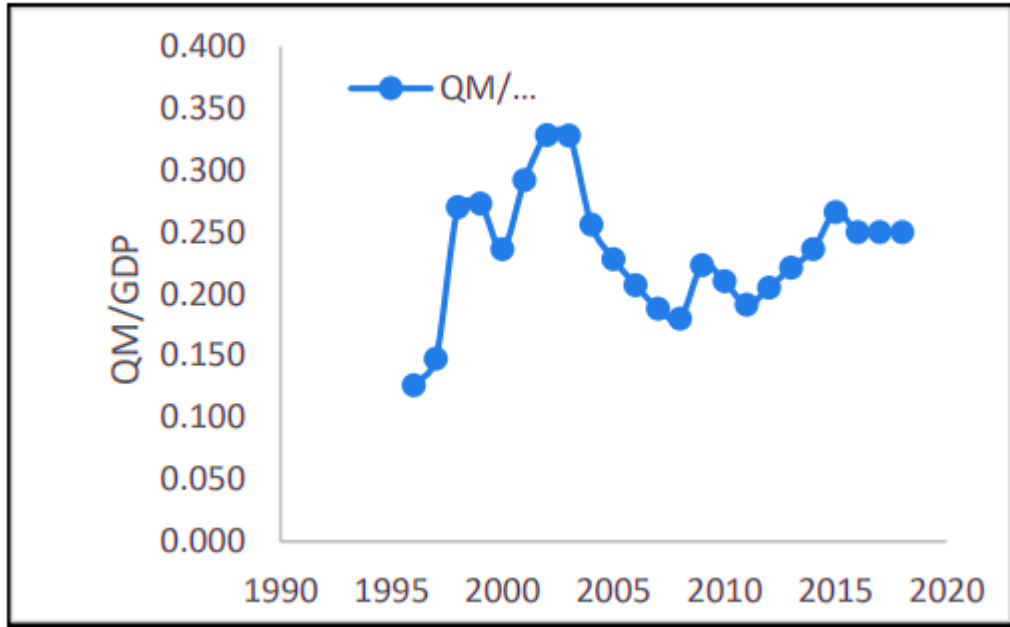
¹ . جيمس جوارثيني و ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان و عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1999، ص 202.
¹ رمزي زكي، مرجع سابق، ص 30.

نسبة اجمالي اشباه النقود الى الناتج الاجمالي (QM/GDP)

يمكن توضيح تطور هذا المؤشر من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم 06 تطور نسبة اجمالي اشباه النقود الى لناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1996 –

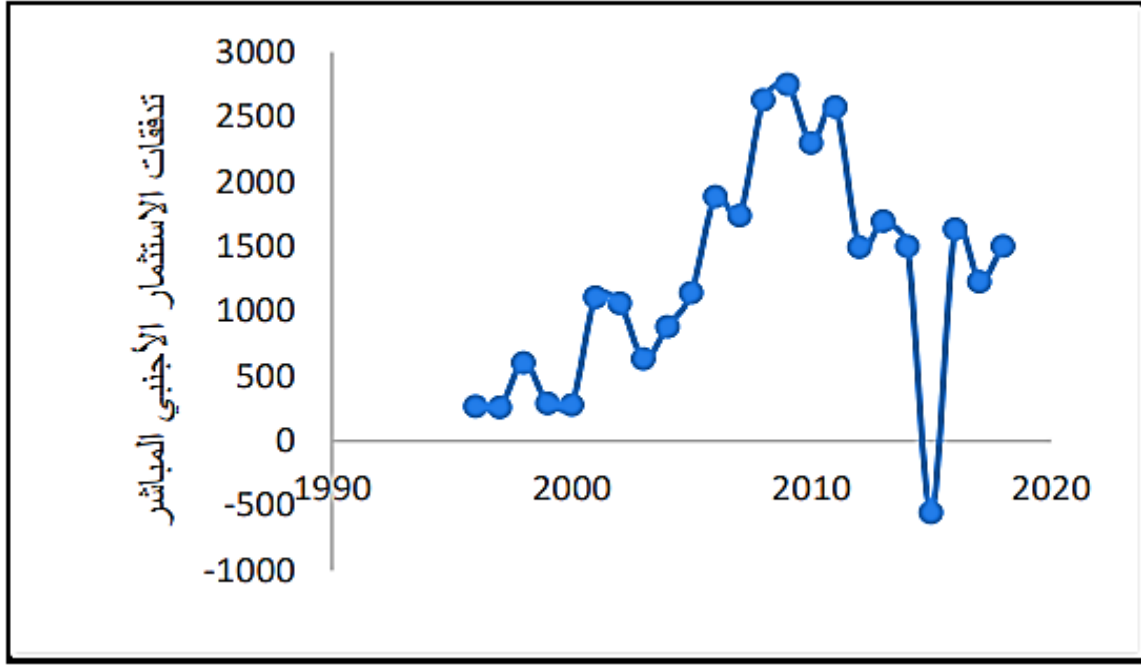
. 2018



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر لفترة 1997 – 2018

يوضح الشكل اعلاه أن نسبة إجمالي اشباه النقود الى الحجم الناتج المحلي الإجمالي لم تتجاوز 33 % خلال الفترة 1996 – 2018 ويرجع انخفاضها الى عدة عوامل أهمها تحويل ودائع المؤسسات البترولية من ودائع لاجل الى ودائع تحت الطلب وتوجه للعائلات الى المدخرات.

الشكل (07) تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1996–2018



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات قاعدة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

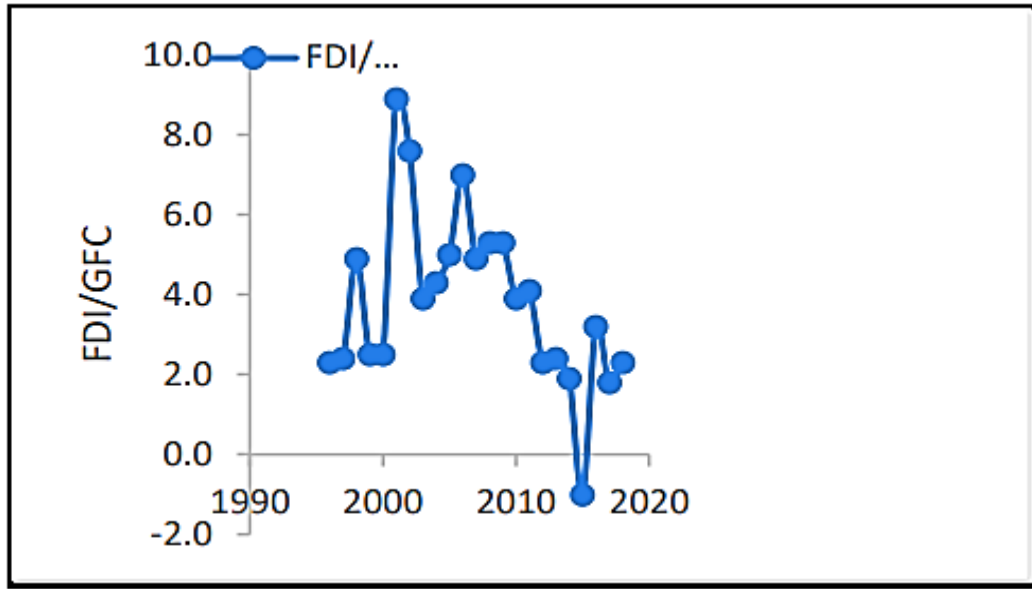
من خلال الشكل أعلاه يلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد سجلت تطورا ملحوظا بعد تطبيق مختلف الإصلاحات الاقتصادية ,والانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق ,لتشهد تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعدها تراجعا خلال سنتي 1999 و 2000 نتيجة الأزمة البترولية ,وبعد صدور الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار الذي منح عدة الامتيازات للمستثمرين الأجانب ,إضافة إلى تحسن الوضع السياسي والأمني للبلد, وتحسن الوضعية المالية ,ارتفع حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة في سنتي 2001 و 2002, لتعرف بعدها تدفقات الاستثمار الأجنبي اتجاهها عاما موجب باستثناء بعض السنوات إلى غاية سنة 2015 التي شهدت تراجعا كبيرا للتدفقات بعد تراجع الإيرادات النفطية , باعتبار أن القطاع النفطي يعد القطاع الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر, وقد عرفت بعدها هذه التدفقات تذبذبا خلال الفترة 2016-2018.

1. الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري

الفاصل الثاني.....أثر التطور المالي للقطاع المصرفي على والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

من ابرز دوافع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مساهمته في بناء وتطوير القدرات الإنتاجية للاقتصاد التي يعبر عنها بنسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التكوين الإجمالي للرأس المال الثابت، والتي يبين الشكل الموالي تطورها في الجزائر خلال الفترة 1996-2018

الشكل (09) الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي تكوين رأس مال الثابت (FDI/GFC) في الجزائر خلال الفترة 1996-2018



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات قاعدة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

من خلال الشكل السابق يلاحظ إن نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الرأسمالي كانت ضعيفة خلال الفترة 1996-2018، وقد بلغت ذروتها سنة 2001 بنسبة قدرت ب: 8.9%، أما في السنوات التالية لسنة 2001، فقد لاحظنا تسجيل نسب جيدة ومتذبذبة نوعا ما؛ نظرا لارتفاع العوائد النفطية إلى غاية سنة 2015 التي سجل فيها انخفاضا كبيرا بسبب تراجع أسعار النفط، كما يلاحظ من خلال الشكل أن معظم النسب المحققة تقل عن المتوسط العالمي الذي بلغ حوالي 6.6%، وهو ما يدل على أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يساهم بشكل كبير تطور الاقتصاد الجزائري.

2. التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

الفاصل الثاني.....أثر التطور المالي للقطاع المصرفي على والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تتوزع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر على مجموعة من القطاعات الاقتصادية توزيعا متباينا , ويمكن توضيح ذلك من خلا الجدول التالي :

الجدول 04 التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2017-2002)

قطاع النشاط	القيمة (مليار دينار جزائري)	النسبة المئوية
الزراعة	5769	0.23
البناء	82593	3.28
الصناعة	2050277	81.37
الصحة	13572	0.54
النقل	18966	0.75
السياحة	128234	5.09
الخدمات	130980	5.20
الاتصالات	98441	3.55

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

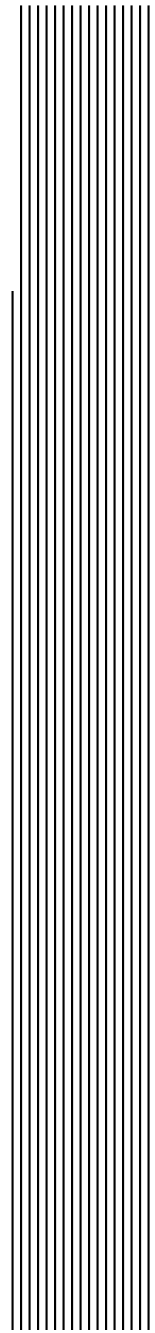
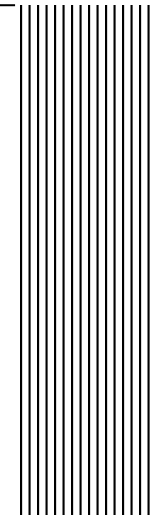
من خلال الجدول يتضح أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر موزعة على عدد محدود من القطاعات . نجد في مقدمتها القطاع الصناعي ؛ نظرا لتمييزه بالمردودية العالية , وبخاصة قطاع المحروقات , وفي حين سجلت باقي القطاعات نسبا ضعيفة تقل على 6% رغما للإمكانات المهمة التي تمتلكها الجزائر في العديد من القطاعات من جهة , وتوجهها نحو استقطاب رأس المال الأجنبي وإشراكه في تحقيق التنمية من جهة أخرى ؛ وذلك نظرا لضعف الحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب وعدم توفر المناخ الاستثماري المناسب

خلاصة الفصل:

الفاصل الثاني.....أثر التطور المالي للقطاع المصرفي على والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية ظهرت في العديد من الدول كما أنه حظي باهتمام كبير من طرف الاقتصاديين، كما أن تنوع أشكال الاستثمار يمثل ضرورة في جذب المزيد من المستثمرين الأجانب من ناحية وزيادة العوائد الممكن تحقيقها من قبل الدول المضيفة من ناحية أخرى، إن دور الاستثمارات الأجنبية في التنمية أصبح من الأمور المسلّم بها كما أنه صار بمثابة الخطوة التي لا يمكن تجاهلها رغم استفادة بعض الدول منه دون الأخرى.

الخاتمة



الخاتمة:

من خلال دراستنا تستخلص، ضرورة قيام البنوك الجزائرية بإلاء خدمات غير تقليدية إهتمام أكبر، حيث يعتبر بند العمولات المصرفية أقوى وامتن من بند الفوائد المصرفية لأنه لا يترتب عنه كلفة تمويل عالية كما هو الحال في منح التسهيلات المصرفية، والتي تضطر البنوك أيضا في بعض الحالات إي الاقتراض من منح تسهيلات كبيرة الى بعض الجهات وخاصة في حالات عدم كفاية الودائع المصرفية لاجراء هذه الوظيفة الرئيسية في المصارف.

كما أن بنك الدخل من غير الفوائد لا تترتب عليه مخاطر مصرفية عالية كما هو الحال في البند القروض المصرفية والتي قد تترتب عليها مخاطر عالية في حال تعثر التسهيلات الائتمانية اي انه بالمحصلة النهائية يجب ان تدرك البنوك الجزائرية اهمية العملات المصرفية ودورها في تقدم ومتابعة المركز المالي لها وتعزيز تدفقها لنقدية.

إختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى : من خلال الفصل التطبيقي أدخلت الجزائر مجموعة من اصلاحات على المنظومة المصرفية ومواكبة التطور المالي العالمي وكان ذلك دور كبير في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وارتفاع معدل النمو الاقتصادي في الجزائر. وهذا ما يثبت الفرضية الأولى.

- الفرضية الثانية: من خلال الفصل الدارسة الحالة كانت طبيعة العلاقة بين التطور المالي والاستثمار الأجنبي المباشر علاقة طردية أي كلما كان التطور المالي بدرجة كبيرة كل ما أدى ذلك إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. وهو ما يثبت الفرضي الثانية .

ومن هنا توصلنا الى النتائج والتوصيات التالية:

نتائج الدراسة :

1- يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر في الوقت الحالي أفضل الصيغ التمويلية الأجنبية لدول العالم، ويتجسد ذلك في الأرقام القياسية التي يعرفها، وارتفاع مساهمته في تراكم رأس المال الثابت والنتائج المحلي الإجمالي العالميين، وكذلك ما تشهده الكثير من دول العالم خاصة النامية منها من

انفتاح اقتصادي بتحرير التجارة وحركة رأس المال، وإقرار الخصوصية، وفتح الباب أمام دخوله، مما ساهم بذلك في زيادة ارتباط واندماج الاقتصاد العالمي.

2- اتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر جغرافيا، مرتبطة بدرجة كبيرة بعوامل الجذب في الدول المضيفة، والمتمثلة في مختلف المتغيرات (الاقتصادية، السياسية، القانونية، التنظيمية، الاجتماعية..) المحددة لقرار المستثمر الأجنبي، والمؤثرة في سلوكه باعتباره شديد الحساسية لأي تغير يحدث فيها، ومن جانب آخر تتحدد كذلك بعوامل الدفع المتعلقة بالمستثمر الأجنبي والمتمثلة في المزايا التي يمتلكها والأهداف التي يسعى لتحقيقها.

توصيات :

3- أن تقوم البنوك الجزائرية بعمل تقييم شامل لأثار الإيجابية والسلبية التي طرأت على السوق المصرفية الجزائرية، كنتيجة حتمية لدخول البنوك الأجنبية، وذلك من خلال العمل على تقييم الاثار السلبية لدخول البنوك وبتالي محاولة التغلب على السلبيات وتفاديها لكي لا تؤدي بهذه البنوك الى تراجع واضح في ارباحها وخططها المستقلة.

4- ان تقوم البنوك الجزائرية بالافادة من الاثار الايجابية لتجربة الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمتمثلة في دخول تقنيات وابتكارات مصرفية حديثة ومحاولة تطبيق ما هو ملائم منها في هذه البنوك والافادة من الخبرات الادارية والمهارية لبعض موظفي ومديري هذه البنوك لما يتمتعون به على مستوى العالم نتيجة عمل هذه البنوك في اماكن واقليم وقارات مختلفة وتمتعهم بخبرات ومهارات اضافية.

5- ضرورة قيام ادارات البنوك المحلية الجزائرية التركيز على ايلاء دوائر المخاطر المصرفية واهمية كبيرة ورفدها بالخبرات والامكانيات اللازمة بحيث يكون من مهام هذه الدوائر البحث في خطر هذا الاستثمار الاجنبي للسوق المصرفية على الاداء التشغيلي والمالي للبنوك المحلية ورصد قيمة التراجع الفعلي في الارباح التشغيلية والمالية لهذه البنوك كنتيجة طبيعية لهذه الاستثمار الاجنبي المباشر.

6- ان تقوم ادارات تسهيلات البنوك الجزائرية المحلية بعدم التساهل في منح التسهيلات المصرفية بشكل غير مدروس وغير منظم وذلك محاولة منها في منافسة ومواجهة البنوك الاجنبية والتي ترغب في

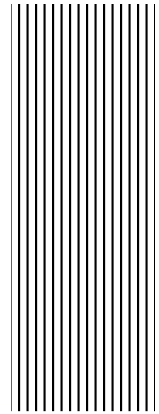
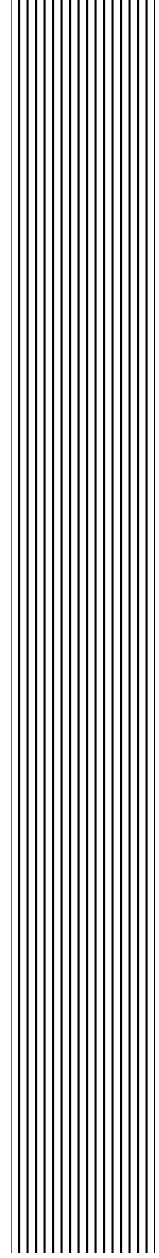
أخذ حصة سوقية من البنوك المحلية حيث ان المبالغة في اعطاء تسهيلات غير مدروسة بشكل جيد من شأنه ان يؤدي الى زيادة نسب التعثر في التسهيلات وبالتالي تراجع ارباح البنوك المحلية.

7- ضرورة ان تقوم البنك المركزي بإيلاء عملية الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع المصرفي اهمية كبيرة ويتمثل ذلك من خلال قيامه بإجراءات مسحية في هذا القطاع وذلك ليكون قادرا على معرفة الاثر الايجابي او السلبي لهذا البنوك وفي حالة كانت سلبية هذا الاستثمار مستقبلا اكبر من ايجابيات فيتوجب على البنك المركزي حينها بأن يتوقف عن اعطاء تراخيص لهذا البنوك الاجنبية وذلك حفاظا على الحصة السوقية والارباح للبنوك المحلية وحفاظا على تماسك وامتانة الجهاز المصرفي ككل وعدم احتمالية الى اية هزات من شأنها ان تفوض تماسه ودوره الفعال والقيادي للاقتصاد الجزائري.

آفاق الدراسة:

- أثر التطور المالي في القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية في الجزائر.
- تطور النظام المصرفي في الجزائر ودورها بالنهوض بالاقتصاد الوطني.

قائمة المراجع



1. ميرفت عبد السلام عبد المجيد، النمو الاقتصادي والتطور المالي (دراسة تطبيقية)، رسالة دكتوراه في فلسفة الاقتصاد، جامعة حلوان، مصر، 2010 ص، 63.
2. جنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سلوكيات القطاع المصرفي وكفاءته في مجال الإقراض في بلدان مختارة أعضاء في الأسكوا، ع، 03 الأمم المتحدة، نيويورك، 2005 ص: 02.
3. شكري ماهر، العمليات المصرفية الخارجية، ط2، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
4. إبراهيم نافع قوشجي، الاسواق المالية (مفهومها، مكوناتها، أنواعها، مؤشرتها) وتحليلها الاساسي والفني، جامعة حماة كلية الاقتصاد: سوريا، 2019 .
5. فراس حسين علي الصفار، الاندماج المصرفي وانعكاساته على الاسواق المالية، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2009 .
6. فائق شقير، عاطف الاخرس، وعبد الرحمن سالم، محاسبة البنوك، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002 .
7. باسم خميس عبيد الشمري، فاعلية السياسة النقدية في تحقيق استقرار اقتصادي في العراق، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2009 .
8. ردينة عثمان يوسف ومحمود جاسم الصميدعي، التسويق المصرفي، دار المنهاج للنشر والتوزيع، الاردن، 2001 .
9. محمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول الاسلامية في ضوء الاقتصاد الاسلامي، ط1، دار النقاش الاردن، 2006.
10. شهرزاد زعنيب، الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر واقع افاق مجلة العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر العدد، 8 بسكرة الجزائر 2008.
11. فريد النجار الاستثمار الدولي والتنسيق الغربي، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، مصر، 2004.

قائمة المراجع

12. سليم مجاهد المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الاقتصادي الحديدي جامعة ورقلة كلية العلوم الاقتصادية.
13. فارس فضيل، اهمية الاستثمار الاجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة (الجزائر، مصر، السعودية) رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.
14. فراح ياسين، "الإستثمار الأجنبي المباشر حدوده في التنمية الإقتصادية"، مذكرة ماجستير، علوم التسيير، تخصص مالية، مركز الجامعي بحج فارس المدية، 2006.2007 .
15. علي عطية عبد السلام و فرحات صالح شرننة، أساسيات الاقتصاد، الطبعة 6، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، 2003.
16. منير ابراهيم هندي، "الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات"، منشأة المعارف، 2005 .
17. أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دار النشر والتوزيع، ط1، لبنان، 2003 .
18. هوشيار معروف، "الاستثمارات و الأسواق المالية"، دار الصفاء، الطبعة الأولى، عمان، الأردن 2003 .
19. حميد الجميل، دراسات في العلاقات الإقتصادية الدولية، أكاديمية الدراسات العليا، ط 1، طرابلس، ليبيا.
20. صقر عمر، العولمة وقضايا الاقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، ط 2، مصر، 2003 .
21. هند ، منير أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال، المكتب العربي الحديث الطبعة الاولي ، الاسكندرية ، جمهورية مصر العربية، 1999.
22. حبر هشام، المؤسسات المالية، منشورات جامعة القدس المفتوحة، ط2، عمان الاردن، 2004.
23. حماد ، طارق، التحليل المالي، الدار الجامعية، ط2، جمهورية مصر العربية ، 2006.
24. حامد ، طارق، تقييم أداء المصارف التجارية، الدار الجامعية، الطبعة الاوي، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2001.

25. طارق ، محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الاساليب والادوات والاستخدامات العملية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان ، الاردن، 2006.
26. الحسيني، فلاح ، الدوري مؤيد، إدارة البنوك ، مدخل كمي واستراتيجي معاصر ، دار وائل للنشر والتوزيع ، ط2 ، عمان ، الاردن. 2004، ص58.
27. براق محمد، كروش نورالدين، الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية ، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول الاستثمارات الاجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس ، الجزائر، 26/25 ماي، 2016، ص 10.
28. كرغلي أسماء، فلال مرمي، تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر كآلية لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر وتحقيق التنمية الاقتصادية، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول الاستثمارات الاجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس ، الجزائر، 2016.
29. بورزامة جيلالي، بن اعمر خالد، مقومات نجاح المناطق الحرة الصناعية ودورها في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول العربية، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول الاستثمارات الاجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس ، الجزائر.
30. منصورى الزين، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، جمل اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، الشلف، الجزائر.
31. محمد سارة، الاستثمار الاجنبي في الجزائر: دراسة حالة أوراسكوم، مذكرة الماجستير، تخصص قانون الاعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010.
32. عرقوب نبيلة، بوشة محمد، واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول الاستثمارات الاجنبية المباشرة ومستقبل

- المناطق الحرة الصناعية للتصدير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2016.
33. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤشرات حول عدد اتفاقيات الاستثمار الدولية العربية حتى نهاية، 2013، الكويت
34. ديبش أحمد، إشكالية التنمية والاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011، 416.
35. نوري عبد محمّد، اثر الاستثمار الأجنبي FDI في مستقبل الاستثمار المحلي العربي، دراسة تحليلية لبعض دول الخليج العربي للمدة 1992-2010، مذكرة دكتوراه مشورة، جامعة سانت كليمنتس، 2012.
36. عبد السلام أبوقحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الرابعة، مطبعة ومكتبة الإشعاع المصرية، 1998، ص32.
37. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، القاهرة، 2002.
38. أهدروق احمد، دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي في المدى البعيد، حالة الجزائر 1970-2012، المجلة الجزائرية للاقتصاد المالية، العدد 02: سبتمبر 2014، جامعة د. يحيى فارس بالمدينة.
39. عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2007-2008.
40. ¹ فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2004.

41. عبد الكريم بعداش. الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005. أطروحة دكتوراه غير منشورة. النقود والمالية. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر، 2008/2007.
42. مصطفى محمد عز العرب، الاستثمارات الأجنبية: دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسي، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الثالث عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، نوفمبر 1988.
43. أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، الطبعة الثانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.
44. أوغيل نعيمة. واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر 1998-2005. رسالة ماجستير غير منشورة. نقود ومالية. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر، 2006/2005.
45. نشرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الاستثمارات الصناعية بالوطن العربي، الاستثمارات والشراكة، المديرية العامة لليقظة الاستراتيجية و الدراسات الاقتصادية. و الإحصائية، العدد 29، 2013.
46. أميرة حسب الله محمد. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية. مصر: الدار الجامعية، 2004 - 2005.
47. جيمس جواريني و ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان و عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1999.
- المراجع باللغة الاجنبية:
1. Rafael Cezar, 2012. "Un nouvel indice du développement financier," Working Papers DT/2012/04, DIAL (Développement, Institutions et Mondialisation).

2. Gelbard, E. and P. Leite, 1999, Measuring Financial Development in Sub-Saharan Africa, International Monetary Fund (African Department) Working Paper.
3. Carl E. Walsh, Monetary Theory and Practice, 3thed , MacDnald & Events LTD, London, 2010,
4. Noor, Mahmud Ibrahim & Adnentaïen Al-Namr , Financial Bank , Stabs an English , 3th edition , Al Isra University , Jordan , 2003,p12.
5. .Sony Kapoor : A simpler, smaller, safer, more diverse and more stable banking system is what we need!, The Future of Finance, www.re-define.org ,indie,
6. Stanley Fischer: The Importance of Financial Markets in Economic Growth International Monetary Fund WP/03/186: IMF Working Paper :2003,
7. .Laura Alfaro a, Areendam Chanda c, Sebnem Kalemli-Ozcan b,d, Selin Sayek: Does foreign direct investment promote growth? Exploring the role of financial markets on linkages :Journal of Development Economics 91 (2010) ,p 243-244.
8. ¹ . Rose , S. Peter : Money and capital market , 10th edition , MC- Graw – Hill ,Irwin , USA , 2008.p 89.
9. ¹Dirk Heremans and Alessio M. Paccès: Regulation of banking and financial markets, University of Amsterdam, Holland, 2011SSRN Electronic Journal, p 559. .
10. ¹ . Lawrence S. Ritter & William L. Silber : Principles of money , Banking and financial Markets , 6th: edition , new York , Inc, 1988.p 414 -415.
11. ¹ . Valdez, stephen, introdction to global in ancial Markts, 3ed edition, Macmilan press Ed, 2000 p18.
12. ¹ . Gueraoui Driss, Richet Xavier, les investissements directs étrangers – facteurs d'attractivité et de localisation, édition Toubkal, Paris, 1997.
13. CUNCED, Examen de la politique d'investissement en Algérie, mars 2003.
14. (http://unctad.org/fr/docs/iteipc20039_fr.pdf). page consulté le 07/08/2015.